



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
Association Tunisienne des Femmes Démocrates

تقرير أولي

تقصي الحقائق من خلال شهادات النساء حول أحداث الثورة التونسية:
أي عدالة انتقالية؟

تونس – سبتمبر 2011

بمساندة



© جميع الحقوق محفوظة للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
112 شارع الحرية، 1002 تونس - ص.ب.: 107 حي المهرجان، 1082 تونس،
الهاتف: + 216 71 890 011 - الفاكس : + 216 71 890 032
البريد الالكتروني: femmes_feministes@yahoo.fr

الإهداء

إلى كل شهيدة وشهيد وجريحة وجريح
إلى كل امرأة شاركت في الثورة وقدمت التضحيات الجسام
إلى كل اللاتي قدمن الشهادات حول معاناتهن
إلى كل المناضلات التونسيات المؤمنات بالحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة
نهدي هذا العمل المتواضع

تمهيد

إن هذا التقرير هو ثمرة عمل جماعي وهو نتويع لنضج متنامي للمجموعة، كتب بتضافر جهود مناضلات الجمعية وعلى فترات مختلفة، بدء من الإنصات والتحرير إلى تجميع المعلومات والتدقيق فيها ثم التأليف وصولاً إلى المشاركة التضامنية والتحمس إلى تأليفه.

وقد ساهم في انجازه كل من : فتحية الشعري وبخثة القاضي جمور وحياة الجزار وأمنة الزهروني وشفافية العليبي ورجاء عبد الرحمان مراد وشراز قفصية وطارق بن إبراهيم وأحلام بالحاج وحفيظة شقير وخديجة الشريف ونائلة الزغلامي و حليلة الجويني وسناء بن عاشور ومفيدة ميساوي.

تهدف هذه المساهمة المتواضعة من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات إلى تسليط الأضواء على موجات العنف والاعتداءات التي هزت البلاد أثناء الثورة وفضاعة الجرائم والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعبيراً عن تضامننا مع الضحايا وعائلاتهم ومرافقتنا لهم وتوفير الظروف النفسية الملائمة مما مكنهم من التعبير بكل تلقائية وحرية عن معاناتهم وما رزح به وجدانهم.

كما يهدف عملنا هذا إلى الكشف عن حقيقة العنف النوعي المسلط على النساء أثناء هذه الأحداث وهو تعبيراً عن إنصانتنا التضامني دون التزامنا بالحياد والموضوعية للبحث العلمي أو مجرد التأريخ.

إن هذا التقرير الذي يقدم اليوم بمحتوياته المتباينة والمتكاملة باللغتين الفرنسية في جزئه الكامل والعربية كملخص، هو محاولة منا للدفع بمسار العدالة الانتقالية التي يجب أن تدمج فيها النساء على قدم المساواة مع الرجال، وتبقى في الذاكرة الجماعية كل أشكال العنف والاعتداءات التي مورست عليهن.

وحتى لا ننسى،...

لجنة الحقيقة والعدالة الانتقالية

الفهرس

1.....	تقديم عام
3.....	المقدمة
6.....	الفرع الأول: الدراسة الميدانية حول حقيقة الانتهاكات والعنف المسلط على النساء
8.....	I. تالة، القصرين(حي النور وحي الزهور)، الرقاب... التهميش وانعدام التنمية وتأنيث الفقر
10.....	II. الاحتجاج والقمع، محاولات وئد الانتفاضة.
11.....	III. الانتظارات العامة
13.....	الفرع الثاني: أي عدالة انتقالية لحماية النساء
16.....	I. مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاته
19.....	II. شروط إنجاز العدالة الانتقالية المنصفة للنساء
21.....	III. العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي
26.....	توصيات الجمعية
28.....	الملاحق

تقديم عام

وفاء والتزاما لنضالات شعبنا نساء ورجالا طلبا للحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية، انخرطت جمعيتنا الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات منذ بدء الأحداث في النضال اليومي بالمتابعة والتضامن مع الضحايا والتنديد بالقمع المتزايد مواكبة للنسق التصاعدي لجل التحركات التي شهدها الشارع التونسي.

فمنذ 24 ديسمبر 2010 تم بعث خلية على إثر الاجتماع الذي نظّمته الجمعية لمتابعة الأحداث عن قرب وتجنيّد مختلف مكونات المجتمع المدني تضامنا مع ضحايا القمع، حيث فتحت أبواب الجمعية لإيواء الشابات والشبان المطاردين وتمكينهم من رصد المعلومات الوافدة من الجهات ونشرها عن طريق الشبكات الافتراضية، كما تعددت أشكال التضامن والمساندة بدء بالمواقف والبيانات والتجمعات والمسيرات وصولا للمشاركة في مختلف التحركات. ومنذ 9 جانفي 2011 وأمام تفاقم العنف وفضاعة القمع البوليسي تقرر أحداث هيئة وطنية مستقلة لتقصي أحداث العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد كان لخبر استشهاد منال العلاقي ذات 26 ربيعا والأم لطفلين صغيرين في الرقاب وكذلك موت الرضيعة يقين القرمازي في القصرين وتوالي معلومات حول حالات اغتصاب النساء الأثر العميق لاقتناعنا بتكوين لجنة خاصة داخلية للتقصي ولمعرفة حقيقة ما سلط على النساء من قمع وعنف وقتل.

وبعد اتصالنا المباشر بالمناضلات والمناضلين المعتمدين بالقصبة خلال شهر جانفي 2011 تمكنا من ملاقة الضحايا وعائلاتهم في الجهات الأكثر تضررا، وكان لقائنا وتواصلنا مع المساهمين في الثورة تجربة انسانية فريدة في عمقها وثرائها امتزجت لدينا أحاسيس ومشاعر العزة والإكبار لما قدموه من صمود وتضحيات كما انتابنا الألم والحزن والغضب لهول ما اكتشفناه على عين المكان.

وإن كان هذا اللقاء فرصة هامة لرصد فضاعة انتهاكات حقوق الانسان فإن واقع القهر والتهميش وغياب أدنى ظروف العيش الكريم من ظلم وتمييز واستفحال الفساد فات كل الخيال.

وكان فريق الجمعية هو المبادر بالتنقل إلى هذه الجهات منبع شرارة الثورة، للإنصات التضامني لآلام الضحايا وعائلاتهم، واستقبلوا بالكثير من الترحاب والحفاوة من طرف الأهالي الذين كانوا في حاجة ماسة لمن يصغي إلى شكواهم وإلى ما عاشوه من آلام ومعاناة، وتناقلت الشهادات حول العنف الذي مورس عليهم وحول مختلف التجاوزات والانتهاكات ومظاهر الحيف والتهميش والظلم والتمييز الجهوي والإهمال والإقصاء الذي سلط عليهم منذ نصف قرن.

إن جسور الثقة والتضامن التي نسجتها مناضلات الجمعية مع الضحايا وعائلاتهم مكنتهن من توسيع المهمة من الإنصات وجميع الشهادات، إلى المرافقة إلى المستشفيات والحضور في المحاكمات.

وأثناء انجازنا لهذا التقرير اعترضتنا صعوبات تتعلق بتشعب مسار الكشف عن الحقيقة والعدالة إذ وقفنا على أشكال عنف جديدة وصلت حد الاحتقار وإهانة الضحايا من جرحى وعائلات الشهداء والتلاعب بقضيتهم والمس من كرامتهم.

وكشاهدات عن النضالات والتضحيات والانتظارات وكمعانيات لخيبات الأمل والإحباط للضحايا وعائلاتهم واحتراما للثقة التي حملونا إياها نجد أنفسنا مدينات لهم ولهن في تحمل مسؤوليتنا من خلال هذا العمل للمساهمة في كشف الحقيقة وإيصال مطالبهم والضغط لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن خلال هذا العمل الميداني المتواضع نستخلص الآتي:

1- الدور الكبير الذي لعبته النساء كمشاركات أساسيات في الثورة فعلى سبيل الذكر كانت النساء في تالة تكسر الحجارة لمساعدة الشباب للدفاع عن أنفسهم وكن في الصفوف الأولى في المسيرات وبادرن بالإسعافات الأولى للجرحى وأما النقل للمستشفيات وحملن الجاثمين إلى المقابر.

2- رغم الحضور المكثف والانخراط التام في المسار الثوري لم تنجو النساء من التمييز والحيث في ما يتعلق بمنحة التعويض التي قدمتها الدولة على قاعدة التمييز في الارث المعمول بها في مجلة الأحوال الشخصية.

3- إن حالة الإحباط والغبن واليأس التي عايناها عند الجرحى وعائلات الشهداء تفضح عدم الاعتراف بخصوصية وضعهم والتمتع بأبسط حقوقهم الإنسانية، و عدم توفير إمكانيات التداوي وغياب آلياته، بالإضافة إلى المماثلة في المحاكمات وتعطيل إجراء الأبحاث وإصدار أحكام لم تكن في مستوى انتظارات الأهالي زد على ذلك القمع الذي تعرضوا إليه أثناء المطالبة بحقوقهم في المؤسسات الرسمية التي كان من المفروض أن تدافع عنهم وتحميهم.

وبعد ثماني عشر شهرا عن الثورة لايزال الضحايا وعائلاتهم ينتظرون كشف الحقيقة ورد الاعتبار لهم بل على عكس ذلك تدهورت حياتهم اليومية وشهدنا محاولات وحتى حالات انتحار، تقنعا بأن تحقيق أهداف الثورة لايزال بعيد المنال.

إن هذا العمل الجماعي للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ليس إلا مساهمة في الكشف عن الحقيقة وخاصة ما عايشته النساء في هذه الثورة ونأمل أن يتوج هذا التقرير بوضع الآليات القانونية والمؤسسية والمادية والمعنوية الضرورية لتأسيس عدالة انتقالية فعلية.

المقدمة

لقد انخرطت جمعية النساء الديمقراطيات منذ تأسيسها في النضال ضد كافة مظاهر التمييز وعلى رأسها التمييز الجنسي من أجل المساواة الكاملة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات. وإيماناً منها بأن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها خارج الشروط الاجتماعية والسياسية للعدالة المعممة وحقوق الإنسان، اندفعت مناضلات الجمعية إلى صدارة المجتمع المدني المطالب بالحريات العامة والفردية وبتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تمييز وذلك طيلة مراحل الحكم الاستبدادي، وخاضت العديد من المعارك المدنية والحقوقية ضد النظام البائد تساند كل التحركات الاحتجاجية والحركات المطالبة بالحرية والديمقراطية. ومنذ انطلاق الأحداث الأولى للثورة التونسية في الحوض المنجمي وانتفاضة 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011، كانت الجمعية تتابع تطور الأوضاع الاحتجاجية وتسجل نتائج القمع الذي تعرض له المتظاهرون في سيدي بوزيد ومكثرت وتالة والقصرين وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في تداول المعلومات وتبادل المعطيات على الشبكات الاجتماعية أو من خلال التدخلات المساندة والمتضامنة والمنندة بالقمع البوليسي عبر بعض وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية، إلى جانب أشكال أخرى من الاحتجاج الرسمي لدى المؤسسات المسؤولة عن قمع المتظاهرين وقتلهم واختطافهم وتعذيبهم.

وبعد المنعرج الحاسم الذي عرفته الأحداث في تالة والقصرين والرقاب لوند التحركات في أولى المدن المنتفضة ببداية السقوط الجماعي للشهداء والشهيدات المصاحب بأشكال عنيفة وترهيبية، كانت النساء من أكثر ضحاياها لصعوبة البوح بما سلط عليهن من عنف خاص داخل محيط محافظ، قررت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من 9 جانفي 2011 القيام ببحث ميداني حول الانتهاكات الصارخة والاعتداءات الوحشية التي تعرضت لها النساء والفتيات والأطفال في هذه المناطق المنتفضة. غير أن وضعية الانفلات الأمني وتطبيق حضر الجولان الناتجة عن تطور الأحداث بهروب الرئيس السابق يوم 14 جانفي، كلها عوامل حالت دون التنقل الفوري إلى عين المكان لإجراء البحث إلا بداية من 28 جانفي 2011 تاريخ إجراء أولى المقابلات مع المعنيين والمستهدفين بهذا البحث التدخل لتقصي الحقائق الذي تواصل على عدة مراحل حسب التمشي التالي:

- ✓ الزيارة الأولى أيام 27 - 28 - 29 - جانفي 2011 على التوالي في كل من تالة والقصرين والرقاب وسيدي بوزيد.
- ✓ الزيارة الثانية 27 فيفري 2011 الحمامات
- ✓ الزيارة الثالثة 26 مارس 2011 نابل
- ✓ الزيارة الرابعة 11 أكتوبر 2011 تونس وبنزرت
- ✓ أيام 26 - 27 - 28 ديسمبر 2011 لنفس المناطق

كما تم اعتماد بحث تكميلي في كل من نابل وتونس العاصمة (بئر بورقية والحمامات والملاسين) وبنزرت لاستكمال جمع الشهادات من الجرحى والجريحات وخاصة من عائلات الشهداء والشهيدات في هذه المناطق التي ضلت مغمورة بمساعدة المواطنين والنشطاء الحقوقيين والنقابيين، إلى جانب اعتماد جمع المعطيات ومواصلة تنظيم المقابلات مع المعنيين من خلال الحضور المساند لضحايا الثورة وشهدائها بمتابعة كل المحاكمات التي تتم في الكاف وتونس العاصمة و صفاقس وتقديم الإحاطة القانونية والقضائية والصحية للمتضررين. وقد انتهى البحث الميداني لتقصي الحقائق إلى صياغة تقرير تفصيلي موثق قد يكون دعامة للمجتمع المدني في مواصلة تقصي حقائق الثورة التونسية وإرساء القواعد الأساسية لعدالة انتقالية حقيقية لا تقفز على الوقائع ولا تهضم حقوق

الضحايا دون تمييز على أساس الجهة أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي و تمهيدا للمشاركة في صياغة الآليات والمؤسسات لبناء مشروع مجتمع عادل وديمقراطي يضمن للنساء المكانة التي يستحقونها دون تمييز في الحقوق والواجبات مهما كانت طبيعة المبررات.

أما الأهداف المرسومة لهذا البحث التدخلية فقد تمحورت حول:

- 1- التعرف على حقيقة الأحداث الأولى للثورة وكشف شراسة القمع والعنف التي ضلّت مكتومة في الجهات من خلال **الإنصات التضامني** إلى الشهادات المباشرة للمتضررين والمتضررات داخل المناطق التي بادرت بالانتفاض والاحتجاج.
- 2- الكشف عن الآثار الخصوصية للقمع على النساء والفتيات في هذه الجهات واستهدافهن بمختلف أشكال العنف
- 3- مساندة عائلات الضحايا من الجرحى والشهداء والشهيدات ومؤازرة النساء المتضررات وإرشادهن صحيا ونفسيا لتتبع قضاياهن وقضايا عائلتهن.
- 4- إبراز مشاركة المرأة في الثورة منذ انطلاقة شرارتها الأولى داخل هذه الجهات وإتاحة فرص التعبير عن معاناتها الاجتماعية والعائلية الناتجة عن ظواهر تأنيث الفقر والتمييز ضد النساء وتسجيل تطلعات النساء وانتظاراتهن من هذه الثورة.
- 5- التعبير عن تضامن الجمعية مع الضحايا في هذه الجهات التي ضلّت معزولة لمدة طويلة بعد هروب رمز النظام والسقوط التدريجي لمؤسساته المتهاوية، وتحسس حاجاتهم وتقديم مختلف أشكال الإحاطة النفسية والقانونية والصحية.

فالإنصات التضامني لضحايا الثورة من الجرحى والمتضررين وعائلات الشهداء والمشاركة التدخلية في أولى ميادين الصراع وأكثرها حسما في انطلاق الثورة وتطور مسارها، كان أولوية بالنسبة إلى النشاط التدخلية للجمعية في التعبير عن آلام الضحايا وآمالهم من خلال إعطاء الكلمة المدنية لمن لا صوت له إذ لا تحقيق لأهداف الثورة وشعاراتها الأساسية دون الإصغاء إلى أكثر ضحايا سياسات التهميش والتمييز تضررا ودون مساعدة ضحايا القمع من جرحى وعائلات الشهداء على التعبير. ورغم وحشية العنف الذي ووجهت به الانتفاضات والاحتجاجات في هذه المدن باستهداف السكان إلا أن الترويع الأمني والترويع البوليسي كانت تستند إلى سياسة الانتقاء خاصة للأحياء الفقيرة والعقاب الجماعي لوأد الانتفاضات ومحاصرة الاحتجاجات حيث كانت النساء أكثر الضحايا تضررا بالرجوع إلى ما تعرضت له النساء من استهداف باعتبارها حاملة "للشرف الذكوري" وموضوعا للانتقام والعنف.

إن المشروع المجتمعي المنشود من قبل أكثر الفئات الاجتماعية تضررا طيلة عقود طويلة من التهميش والتمييز لن يكون عادلا ومنصفا دون الاعتراف بآلام الاضطهاد ونتائج التمييز وعنف الاستغلال التي مورست على النساء ودون الاعتراف بدورهن في مراكمة الأسباب البعيدة والقريبة لاندلاع الثورة ودون الاعتراف بهن شريكا أساسيا وضروريا في بناء المشروع المجتمعي البديل.

ارتباطا بطبيعة الأهداف المرسومة لانجاز هذا البحث التدخلية لتقصي الحقائق التي أريد لها أن تكون استقصائية توثيقية ومؤازرة تضامنية بناء على شهادات ميدانية، تم اختيار مقاربة منهجية مرنة فضلت اعتماد تقنيات المقابلات الحرة مع مجموعة من المتضررين نساء ورجالا شبابا وشيوخا من أجل جمع شهادات حية تم تسجيلها بالصوت والصورة وردت على لسان العائلات واللجان المحلية المكونة من النقابيين والمناضلين والمناضلات مع التسجيل الكتابي لهذه الشهادات التي كانت تحمل من عمق المأساة وثرأ التجربة ومشروعية الطموحات. فبمجرد

حضورنا خلال المرحلة الأولى على عين المكان في المدن الثلاث (تالة القصرين والرقاب) تدافع العشرات من النساء والرجال والشباب والشابات وحتى الأطفال للمشاركة في المقابلات وإبلاغ أصواتهم لفريق العمل الذي كان أول مكون مدني تونسي ينتقل إلى ميدان المواجهات الأولى لثورة الكرامة والحرية. وخلال الزيارات الأولى للمدن الثلاث كانت أغلب المؤسسات الإدارية والصحية والأمنية شبه مغلقة خالية من الموظفين وخاصة من المسؤولين السياسيين المحليين وكانت المدن تشكو فراغا أمنيا ونقصا في المواد الغذائية، وهو ما أغنى الفريق عن إجراء مقابلات مع بقية الأطراف المدنية والهيكل الإدارية والصحية المحلية.

تكون فريق العمل من ثماني أشخاص من مناضلات الجمعية وهن السيدات: بختة القاضي جمور، شافية العليبي، أمينة الزهروني، فتحية الشعري، حياة الجزائر، رجاء عبد الرحمان مراد واثنين من أصدقاء الجمعية المختصين في التوثيق السمعي البصري وهما شيراز قفصية وطارق بن إبراهيم، ونظرا لضغط الوقت وازدحام المقابلات انقسمت المجموعة إلى فريقين الأول للإنصات للنساء والثاني للرجال وهو ما اضطرنا إلى التفاوض عن بعض شروط وقواعد الإنصات العادي (مقابلات فردية – سرية ولا اسمية).

الفرع الأول

الدراسة الميدانية حول حقيقة الانتهاكات والعنف المسلط على النساء

I. تالة، القصرين (حي النور وحي الزهور)، الرقاب... التهميش وانعدام التنمية وتأييث الفقر:

تقع المدن الثلاث على الشريط الغربي لترتبط بين أكثر المناطق فقرا في الشمال الغربي والجنوب الغربي من حيث المؤشرات التنموية والإنسانية وباستثناء بعض المصانع في مدينة القصرين (الحلفاء والأجر) فإن النشاط الفلاحي يقتصر على الزراعات الكبرى والبعلية وهي نماذج للمناطق المحيطة التي ترتفع فيها معدلات البطالة لتصل إلى 35% وينخفض فيها أمل الحياة عند الولادة ليصل أدنى معدلاته 65 سنة في ولاية القصرين وهي نفس المناطق التي تنخفض فيها معدلات التمدن خاصة عند الإناث خاصة خلال المراحل الأولى من الدراسة، وتعرف أعلى نسبة خصوبة في تونس بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ورداءة الخدمات الصحية والتربوية وتراجع الاستثمارات الاقتصادية المنتجة في القطاعين العام والخاص. فقد عاينا بعض المساكن التي كانت تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة ولاحظنا درجات الفقر والحرمان في الأحياء الشعبية التي كانت تفوق كل التوقعات رغم غنى المناطق الثلاث بالثروات الطبيعية والمائية التي لم يكن يستفيد منها الأهالي وحتى بعض المشاريع الفلاحية والصناعية فقد كانت محتكرة من قبل أقلية محلية بالتعاون مع رموز الفساد الحزبي والإداري المستفيدة من علاقاتها الزبونية مع العائلات الحاكمة والمالكة "من عائلة الرئيس وأصحابه".

ومن خلال المقابلات التي أجريناها برزت أغلب هذه المؤشرات الإحصائية في شكل شعور بالحرمان والفقر والتهميش على لسان كل المستجوبين والمستجوبات ليكون التعبير عن المأساة أكثر صدقا عند المستجوبات "أحنا منسيين في بلادنا، محقورين وما ساهل علينا حد". وإن كانت شهادات الرجال قد أكدت في أغلبها على واقع البطالة وانسداد الآفاق التشغيلية والتهميش الجماعي الذي تعيشه مناطقهم، "دور واسأل إلي تحب ما ثمة حد يخدم، الشباب الكل بطالة منم غير مبالغة"، فإن شهادات النساء قد أطنبت في مجملها في وصف حالة الفقر والحرمان والنتائج الاجتماعية والعائلية لهذا الواقع "أحنا ما ناش عايشين كي مخاليق ربي، أحنا موة بالحياة" لتلتقي جميعها في التعبير عن واقع مأساوي أهم ما يميزه سياسة التجاهل والإقصاء التي مورست على تلك المناطق وما خلفته من نتائج اجتماعية على عائلات الأهالي والأجيال التي انتظرت التنمية طيلة عقود طويلة فلم تزدها سياسات التمييز الجهوي غير فقر على فقر. وكشفت المقابلات عن حالات مختلفة لكنها معممة من الفقر والتهميش وانسداد الآفاق التشغيلية والمهنية أمام الشباب والشابات المعطلين عن العمل نتيجة الفراغ التنموي الذي يشمل البنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة "تولد تلقا روحك بطل وتعيش طول عمرك بطل، ما ثمة حتى حل حتى وين باش تخدم ما ثماش" وذلك رغم توفر هذه الجهات على طاقات فلاحية وطبيعية يمكن أن تمثل قاعدة استثمارية في المجالات الزراعية والتصنيعية والسياحية كما ذهب على ذلك العديد من المستجوبات والمستجوبين "رخام تالة معروف يوصل حتى لأمریکا يهزوه ويتخدم خارج جهتنا وما يخلولنا كان العجاج". وككل مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي ترتفع معدلات البطالة لتفوق المعدل الوطني وتندم فرص التشغيل بالنسبة للفتيات إلا في ما ندر من بعض الوظائف الإدارية المحلية ويكون الحل كما ذكرت إحدى المستجوبات في الهجرة إلى العاصمة أو إلى بعض المدن الساحلية حيث يشتغل الشبان في قطاع البناء دون ضمانات مهنية أو صحية مقابل أجور زهيدة لا تكفي لإعالة عائلاتهم الكبيرة العدد. أما الفتيات فلا أفق أمامهن غير بعض الفرص الاستثنائية للعمل في مصانع النسيج محدودة الأجور "باش تعاون روحها وتعاوننا شوي ما لقاتش وين تسكن في تونس" كما جاء على لسان أحد المستجوبات من القصرين.

وأمام هذه الوضعية لا يجد الأهالي منافذ غير أنشطة التهريب على الحدود الجزائرية خاصة في تالة والقصرين أو الانحراف التي تبقى معدلاته من بين المعدلات الأعلى في هذه المناطق خاصة لدى الشباب إناثا وذكورا، أمام

انسداد الآفاق والتهميش والبطالة المعمة على الجميع "ما ثمة كان الكنترة والزطلة وإلا تهريب المازوط من الجزائر".

لقد امتد الفساد إلى هذه المناطق وجرمها الظلم والاستبداد طاقاتها الاقتصادية والفلاحية وأكدت بعض المستجوبات، أم إحدى الشهداء في الرقاب على أن عائلة النظام السابق استولت على الأراضي الفلاحية للسكان ومن بينها هذه العائلة ثم حولتها أشجارا مثمرة وجعلت من مالكيها أجراء موسمين فيها. وبالسؤال عن بعض المؤسسات التشغيلية بهذه الجهات تبين لنا من خلال المقابلات أنها لا تلبى الحاجات التشغيلية ولا تستجيب إلا لبعض العشرات من مواطن الشغل أمام مئات بل آلاف المعطلين والمعطلات عن العمل كما أن الطاقة التشغيلية للقطاع الخاص غير قادرة على استيعاب المزيد "لا ثمة معامل كبيرة لا مصانع تخدم الناس، بعض المعامل الصغيرة إلى تخدم 20 و50 واحد هذي معامل؟". فبعد تصفية القطاع العام في هذه الجهات كما في غيرها بأشكال مختلفة على مدى أكثر من عشرين وخسارة ما كان يؤمنه من طاقات تشغيلية هامة رغم محدوديتها تبين الضعف الكبير للقطاع الخاص في هذه الجهات على تطوير طاقات الانتداب "معامل الخواص ما تخدمش وما تحترمش حق الخدام، بالعكس هم يطردوا كل يوم في الخدمة"

أما الإدارة المحلية فقد كانت جزء من الفساد الإداري والمالي الذي كان سائدا في النظام السابق حيث أكدت لنا عديد الشهادات انتشار الرشاوى في أغلب الإدارات العمومية وخاصة في مجال التدخلات والمحسوبة في الانتدابات بمقابل مبالغ مالية لا تقوى الأغلبية الساحقة من العائلات على توفيرها "لشراء" انتداب لأحد أبنائها في الوظائف العمومية بمختلف الوزارات، وتفيد بعض الشهادات التي تحصلنا عليها أن حتى هذه الرشاوى كانت أداة تحيل على الكثير من الشبان والشابات وكانت الإدارة المحلية مخترقة بظواهر المحسوبة والوساطة والولاء في تقديم الخدمات وتحويل الحقوق إلى امتيازات تمنّ بها السلطات المحلية على من ترضى عن أدائه السياسي أو على من يدفع أكثر "الرشوة موجودة من غير ما يخبونها كان تحب تخدم ولدك وإلا بنتك يلزم تدفع". كذلك الأمر بالنسبة إلى حالة الخدمات الصحية والتربوية والإدارية عامة التي لم تكن أفضل لتعبر عن وضعيات التهميش كما جاء على لسان المستجوبات وتعمق لديهم الشعور بالغبن والتمييز "لا عدنا مستشفى محترم لا معاهد كاملة لا مدارس كيف الناس في بقايع أخرى".

أما الفئات النسوية الأكثر فقرا وتهميشا هي الفئات الأكثر عرضة لأبشع أشكال الاستغلال والمساومات في رحلة البحث عن شغل أو طلب المعونات والمساعدات التي كانت تمن بها السلط المحلية على من ترضى عنهم، إذ أكدت أغلب المستجوبات تعرض عديد النساء والفتيات إلى عمليات التحرش والاستغلال الجنسيين من قبل أصحاب النفوذ الإداري والحزبي في أغلب الجهات والمناطق التي شملها البحث. فعند مقابلة إحدى الأمهات للعمدة في تالة كان دائما يلح عليها بطريقة مفضوحة ومذلة "ابعتلي بناتك الساعة، توة نخدمهم". فوضعية النساء كانت الجزء الأكثر مأساوية في هذا الواقع المرير ويمثل وضعهن ولا يزال نتاجا مباشرا لنظام لبرالي التوجهات الاقتصادية الاجتماعية يتجه إلى جعل سكان المناطق الداخلية نساء ورجالا أكثر ضحايا الفقر والتهميش، تغذية ثقافة ذكورية أبوية تجعل من النساء بذات الوقت موضوعا لأشكال متعددة من العنف والاستغلال وموضوعا للوصاية بوصفهن حاملات للشرف الذكوري، وذلك بطريقة مزدوجة:

1- بوصفهن مواطنات كغيرهن من المواطنين يعانون التهميش المهني والإقصاء الاجتماعي والاستغلال الطبقي والجهوي والقطاعي، ومن الزبونية السياسية التي تحول بعض الحقوق إلى امتيازات وتقايضها بالولاء السياسي للسلطة الحاكمة.

2- بوصفهن نساء ينزع عنهن المجتمع العديد من الحقوق ولا يعترف بمساواتهن مع الرجال، بل كانت النساء ضحايا لاستعمال ما سمي بقضية المرأة للمتاجرة السياسية والظهور بمظهر النظام السياسي الحدائي.

هذه الوضعية أدت إلى ممارسات معادية للنساء تبعا لمعاداة النظام السياسي السابق ولمغالطاته التي استعملت مسألة المرأة كما استعملت قضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من المغالطات حيث كانت المرأة موضوعا للابتزاز والتقييم الأخلاقي المشين سواء كانت مقربة من السلطة أو في المعارضة. وفي المقابل كانت النساء أكثر المواطنين تأثرا بنتائج التهميش والفقر لأنها الأقل تشغيلية والأقل فرصا في مواصلة التعليم والحصول على الشغل مقارنة بالإمكانيات المتاحة للرجل من نفس الفئة الاجتماعية حيث يكون أكثر قدرة على الحركة والهجرة والبحث عن أفق العمل.

II. الاحتجاج والقمع، محاولات وند الانتفاضة:

مثلت هذه المناطق أولى الجهات المجاورة لسيدي بوزيد التي وصل إليها لهيب الاحتجاج وأدركت السلطة السياسية ضرورة وئدها قبل أن تنتشر في باقي مناطق البلاد، فواجهتها بأشد الأساليب القمعية بطشا وعنفا وصلت إلى حد مناقشة إمكانية قصفها لتكون عبرة لباقي المناطق وإيقافا للهب الاحتجاج "كانت الدنيا مغطية بالبوليسية والضرب بالرصاص ليل ونهار"، وهو ما يفسر ارتفاع عدد الجرحى والشهداء الذين سقطوا خلال وقت وجيز على هذا الشريط الذي يمثل المدن الثلاث. غير أن إصرار الأهالي من جميع الفئات على مساندة الجهات المستهدفة وخروج الشباب المهمش للمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية بمشاركة النساء والفتيات، كان أقوى من الآلة البوليسية بمؤازرة العائلات والأمهات والتضامن المحلي في الأحياء الشعبية والمناطق المحرومة كما أكدت جميع الشهادات في المدن الثلاث. وكان كلما ازداد القمع والترهيب والقتل ازداد معه إصرار المحتجين على مواصلة المواجهة مع قوات الأمن والقناصة "كانوا النساء والبنات يلمو الحجر في النهار ويحضره للأولاد باش يضربوا به البوليسية إلي هاجمين علينا في الليل". لقد كانت المدامات الليلية وسرقة المواد الغذائية من المحلات التجارية للأهالي سلوكا شبه يومي في المناطق التي زرتها من قبل قوات البوليس والأمن نظرا لكثافة عدد التعزيزات الأمنية التي أرسلت دون تموين كاف، لقمع الانتفاضة وهو ما زاد من احتقان الأوضاع وشدّة الهجوم على هذه الجهات.

وبعد عودة التلاميذ يوم 3 جانفي 2011 زادت حالة الاحتقان والاحتجاج لا مساندة لمن استشهد فقط بل أيضا احتجاجا على سياسة التهميش والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وكانت الاحتجاجات السلمية تقابل بعنف أشرس وأشد إذ أن إلقاء القنابل المسيلة للدموع في كل الأماكن حتى داخل المنازل وداخل المدارس الإعدادية والمعاهد كما أكدت ذلك المستجوبات وقد أكدن على استباحة جميع أشكال العنف من لكم وضرب وتلفظ بألفاظ بذيئة "كالشتم والسب وتحرش جنسي واغتصاب وقتل بالرصاص الحي" ترقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية. لقد طالبت يد القمع جميع الأفضية وكل الفئات دون استثناء في محاولة لوئد الانتفاضة قبل أن تتوسع في بقية الجهات والمناطق، وحتى تشييع الجاثمين كان يمنع بمكبرات الصوت ففي جهة تالة مثلا عند تشييع جثمان الشاب مروان الجملي أول شهيد يسقط بجهة تالة، الذي استشهد برصاصة استقرت في قلبه خلال مشاركته في مظاهرة احتجاجية منع البوليس الأهالي من تشييعه ولكن الأهالي أصروا على ذلك وأمام إصرارهم كان من البوليس إلا أن أطلق الرصاص الحي بطريقة عشوائية وسقط العديد من الشهداء من جديد والكثير من الجرحى، ومواصلة في الإهانة بدأ البوليس يصيح "ايجاو هزو أصحابكم كأنكم ارجال".

فقد عبرت أغلب الشهادات التي تحصلنا عليها في المدن الثلاث سواء من النساء أو من الرجال شيبا وشبابا على أن العنف الهجمي قد طال الجميع في محاولة للانتقام الجماعي من سكان الجهات المبادرة بالاحتجاج والانتفاض، كما أن الشعور بالغبن قد اشترك فيه الجميع نتيجة المبالغة في استخدام القوة المفرطة أمام المحتجين من المدنيين الذين تمت مواجهتهم بالرصاص الحي وبتعليمات مباشرة من مسئولو الأمن محليا وجهويا ومركزيا كما يصير المتضررون على ذلك، نظرا لهجمية القمع الذي طال المواطنين وقد فاق ما تسمح القوانين الاستثنائية حتى في حالات الطوارئ التي لا تعطي الحق لقتل المتظاهرين والعبث بشرف المواطنين وكرامتهم والتمثيل بجثث الشهداء كما حدث في تالة، مثلما تنص على ذلك القوانين السارية، وقد أكد المواطنون أن القناصة كانوا متركزين فوق المباني يتربصون بالمواطنين ولم يسلم منهم حتى المشيعون لجائمين الشهداء وهو ما تجرّمه القوانين محليا ودوليا.

وبما أن المرأة مازالت تختزل في كونها حاملة للشرف الذكوري، فإن التنكيل والكلام البذيء والتهديد بالاغتصاب غير كافية لإلحاق الضرر بهن وستبقى حادثة "الحمام" محفورة في ذاكرة الثورة التونسية ولن تمحى فعندما كان الأهالي يشيعون جثمان الشاب محمد أمين مبارك بحى النور من ولاية القصرين بدأ البوليس بإطلاق الرصاص الحي في كل الاتجاهات. وبعد أن فرت مجموعة من المحتجات واحتمت بالحمام باعتباره فضاء حميميا خاصا غير ممكن اقتحامه، لكن وحشية البوليس طالته فانهاالت القنابل المسيلة للدموع وجاب دخانها جميع غرفه فاندفعت النسوة إلى الشوارع عاريات من شدة الرعب. وما كان من المحتجين إلا أن نزعوا ملابسهم لتغطية النساء العاريات الفارات من الاختناق والموت وانطلقت مكبرات الصوت مدوية بالقول "يا فراشيش أحنأ أولاد ليلي جينا باش نقتلوا ارجالكم ونغتصبوا انساكم"، كما طال دخان القنابل المسيلة للدموع حتى المساكن المجاورة مما أدى إلى اختناق طفلة رضية عمرها 6 أشهر في الساعات التي تلت حلمت والدها بإنجابها طيلة 7 سنوات.

III. الانتظارات العامة:

لقد راهن وعي المستجوبات على المرحلة الانتقالية رغم ما تحمله من عديد العوائق التسلطية والتمييزية الموروثة ومن التناقضات السياسية والاجتماعية التي تواجه فرص المشاركة بين الطبقات والجهات وبين الرجال والنساء، فطلبت النساء بإعلام حر ينقل الصورة الحقيقية للمجازر التي ارتكبت كما طالبن بإيقاف المعتدين ومحاسبتهم، وهو ما يفترض عدالة حقوقية انتقالية لتصفية الإرث الاستبدادي بتسلطيته السياسية ووصايته الذكورية، لا تقتصر على المهام الديمقراطية بل تتعداها إلى المهام الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن الحقوق السياسية ليست في الفلسفة الحقوقية سوى وسائل في سبيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية وهي الأكثر أهمية بالنسبة للمواطن نظرا لارتباطها بمتطلبات الحياة اليومية. كما راهنت النساء في مرحلة ما بعد الثورة على الحق في التشغيل والحق في الحياة بكرامة لارتباطها بالقدرة والإمكانية على العيش وهذا يتطلب أجورا عادلة ومكافآت متساوية بين الإناث والذكور دون تمييز كما راهنت على تساوي الفرص في الترقية المهنية والحق في أوقات الراحة والعطل بالإضافة إلى رهانها على المشاركة النقابية، راهنت على حصولها على الثقافة والعلم والاستفادة من منجزاتهما دون فقدان حقها في المحافظة على شخصيتها وثقافتها.

أما انتظارات الأهالي من المتضررين فقد تمحورت حول قضيتين اعتبروهما أساسيتين:

✓ قضية التنمية الجهوية التي حرموا منها طويلا بما يعني التوزيع العادل للاستثمارات سواء في القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات التشغيلية العالية مثل القطاعين الفلاحي والصناعي وهو ما يفترض بنية أساسية ملائمة تشجع على الاستثمار العمومي أولا ثم الخاص في مرحلة لاحقة، وما تفترضه العملية التنموية من

مقاربات تشاركية باعتماد الديمقراطية القاعدية المحلية وآلية التمثيلية النسبية للفئات الأقل تمثيلاً مثل النساء والشباب.

✓ قضية محاسبة كل المسؤولين الحقيقيين على قتل الشهداء واستهداف الجرحى وإصدار الأوامر لذلك مركزياً وجهوياً محاسبة جدية تتجاوز الشكليات السياسية والإعلامية والتوظيف السياسي وعدم المماثلة في هذه القضية الوطنية مهما كانت الاعتبارات ومهما كان مصدرها ومقاضاة المتورطين في كافة أشكال العنف ضد الأهالي نساء ورجالاً، وذلك قبل التعجيل بدفع التعويضات المادية المنصفة لعائلات الشهداء وللجرحى دون تمييز وجبر الضرر المادي والمعنوي.

الفرع الثاني

أي عدالة انتقالية لحماية النساء؟

لقد شهد العالم منذ منتصف القرن الماضي تجارب عديدة ومختلفة من الانتقال الديمقراطي، لم تكن كلها ناجحة، ونجح بعضها بعد تعثرات. وإذا كنا نؤمن بأن تجارب الشعوب غير قابلة للاستنساخ لأن لكل شعب خصوصياته ولكل تجربة سياقها، فإن استخلاص الدروس من تلك التجارب الفاشلة منها والناجحة خطوة ضرورية نحو إقرار مسار وطني عادل ذي خصوصية للانتقال الديمقراطي في تونس. تمثل العدالة الانتقالية مكونا أساسيا من مكونات الانتقال الديمقراطي هدفها الرئيسي هو إقرار ثقافة المساءلة والمحاسبة بديلا عن ثقافة الإفلات من العقاب وعن ثقافة الانتقام، وذلك بكشف حقيقة الانتهاكات والجرائم أولا ومحاسبة منتهكي الحقوق وكل المذنبين ثانيا، ثم بتكريم الضحايا بعد إنصافهم وجبر الضرر الحاصل لهم بإدماجهم في الحياة العامة وإعادة الاعتبار إلى المواطن والمواطنة وإعادة ثقة المواطنين في النظام القضائي، ووضع الآليات السياسية والقانونية التي تمنع عودة ممارسات العهد الماضي في التعدي على الحقوق وسلب الحريات والاعتداء على الكرامة. غير أن تحقيق عدالة انتقالية جديّة منصفة للجميع يفترض منهجيا تصنيفا اجتماعيا عادلا للضحايا من حيث خصوصية كل فئة وحجم الأثار التي لحقتها وطريقة جبر الضرر لها تبعا لوضعية الفئات الاجتماعية ولا تساويها أمام انتهاكات التسلط والاستبداد والتمييز، إذ تعتبر النساء من بين الفئات الأكثر تضررا من عهود الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الثقافي والتسلط السياسي والفساد بأنواعه. ولتحقيق عدالة انتقالية حقيقية تستفيد من تجارب الشعوب وتعيد الحقوق الاعتبارية للضحايا ولتؤسس لعدالة اجتماعية ناجحة تكفل المساواة بين المرأة والرجل إذ تحترم حقوق الإنسان بما تتضمنه من حريات عامة وفردية للجنسين، لا بد من اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي التي تكشف عن مفاصل وجذور الاضطهاد المزدوج واللامساواة، لا فقط أمام تساوي الفرص المدنية بل كذلك بين الضحايا من الجنسين أمام الاعتداءات والانتهاكات التي تلحق أضرارا غير متساوية الأثار النفسية والنتائج العائلية والاجتماعية لدى النساء والرجال.

فما عرفته المنطقة العربية من مسارات ثورية وتحولات هامة يطرح على المجتمعات السياسية والمجتمعات المدنية العديد من المهام الديمقراطية لعل أكثرها إلحاحية وتعقيدا تلك المرتبطة بتصفية الإرث التسلطي الاستبدادي على الواجهات القضائية الحقوقية والاجتماعية السياسية، تبعا لحجم الانتهاكات وتعدد الأثار وتنوع الضحايا على امتداد فترات زمنية طويلة وخلال المنعرجات السياسية التي كانت مصاحبة بشراة أدوات القمع والترهيب التي طالت الناشطين والمعارضين وحتى المواطنين المحايدين إذ كانت نتائجها عادة أكثر مأساوية على النساء والأطفال وأغلب الفئات الراححة تحت براثن الاستبداد السياسي والاضطهاد الجنسي والديني والعنصري. فعلى امتداد عقود بأكملها استفحلت الجرائم السياسية المصاحبة بالاعتداءات على الحريات والحقوق، حتى أن المطالبة بعدالة انتقالية منصفة من قبل الضحايا والمحتجين ومن مكونات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الحقوقية والنسوية المعبرة عن أكثر الفئات تضررا خلال عقود التسلط وإبان الثورات المضفرة أصبح مطلباً شعبيا منذ الأشهر الأولى لاندلاع الانتفاضات العربية ومدار جدل واسع ورهانات تجاذبية وأحد المفاصل الأساسية للفرز السياسي بين المستمرين في المسارات التغييرية لصالح المتضررين من نتائج السياسات القديمة وبين المحافظين على الأسس الاقتصادية والاجتماعية للأنظمة البائدة. ورغم تعثر مسارات العدالة الانتقالية في أغلب التجارب العالمية التي عرفت تحولات سياسية منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أنها حققت العديد من المكاسب الديمقراطية والحقوقية لفائدة أكثر الضحايا تضررا سواء بجبر الأضرار أو بإعادة الاعتبار ووضع أسس المواطنة الكفيلة بفضح الانتهاكات والاعتداءات ووضع المرجعيات الدستورية والحقوقية الضامنة لحقوق النساء والأقليات وكل الفئات والجماعات المهتدة بالتجاوزات في حق الحريات العامة والخاصة.

أما في تونس كما في باقي البلدان العربية التي اجتاحتها الموجات الثورية، فإن مسار العدالة الانتقالية قد تم تعطيله منذ الحكومات الأولى، وعلى الرغم من إجراء الانتخابات وصعود الإسلاميين إلى السلطة وإفراد هيكل

وزاري مختص بـ "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية" في محاولة للاستيلاء على مشمولات المجتمع المدني وتهميش دوره في مثل هذه المهام المصيرية وعلى الرغم من إصدار العفو التشريعي العام وانطلاق المحاكمات العسكرية المشبوهة وغير العادلة للمسؤولين عن ضحايا شهداء الثورة وجرحاها، لم تطرح الحكومات المتعاقبة أي مشروع جدي خاص لمباشرة العدالة الانتقالية ولم تتفاعل الحكومة الحالية بشكل جدي مع مبادرة "التنسيقية الوطنية للعدالة الانتقالية" التي تقدمت بها العديد من الجمعيات الحقوقية والنسوية والمدنية بعد المبادرة بعدة ندوات وملتقيات، كما يبدو أن الإرادة السياسية لنفس الحكومة غير مقتنعة بتفعيل مراحل وآليات العدالة الانتقالية المنصفة لجميع الضحايا دون تمييز سياسي أو إيديولوجي.

مثل مشروع "تفعيل العفو التشريعي العام" الذي تقدمت به حركة النهضة طريقة لإجهاض مطلب العدالة الانتقالية في مفهومها الحقوقي والديمقراطي الشامل لمختلف مراحل المكاشفة الصريحة الكاملة والمحاسبة القضائية العادلة والمصالحة الوطنية المنصفة، مقتصرًا على آخر آلية من آلياتها المتعاقبة والمترابطة، والمتمثل في جبر الضرر المادي والتعويض المالي للسجناء السياسيين، وهي طريقة لمكافئة انتقائية لضحايا التسلط السياسي دون فتح ملفات الماضي من قبل لجان مدنية مستقلة لكشف الحقائق حول كل الاعتداءات الجسدية والنفسية والجنسية والاقتصادية التي مورست في حق المواطنين والمواطنات والعائلات والمؤسسات العمومية والخاصة سواء من قبل النظام السابق الذي يتحمل المسؤولية السياسية الكاملة عنها أو من قبل بعض المجموعات السياسية التي اعتدت على المؤسسات التعليمية والسياحية وقتلت الأبرياء وشوهت وجوه بعض المواطنين والمواطنات وخطت للاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية. وخلال كامل مراحل الترويع السياسي والملاحقات الأمنية والمحاكمات غير العادلة، كانت عائلات الضحايا تتحمل الوزر الأكبر، كما كانت النساء سواء كنّ سجينات موضوع تعذيب وتكيد أو كنّ من عائلات الضحايا، على رأس المتضررين من عقود الجمر التي طالت جميع المعارضين والمعارضات وخاصة في تحمل النساء للأعباء العائلية والتربوية نتيجة سياسة العقاب الجماعي والترهيب والتجويب وقطع الأرزاق والاعتداء على الحريات الخاصة في اللباس وممارسة الطقوس الدينية. وهو ما زاد من تأنيث الفقر والبطالة والتهميش وتأنيث المعاناة الذي تكون نتائجه مضاعفة حين يطال نساء وفتيات يجدن أنفسهن في مواجهة صعوبات الحياة العامة لا ترحمهن الثقافة الذكورية السائدة التي تترصدن بمختلف أشكال الرقابة الاتهامية بوصفهن حاملات للشرف الذكوري والعائلي وتحاصرهن بالمضايقات والتحرشات والمساومات بوصفهن موضوعا للابتزاز الجنسي بالإضافة إلى محاكمة وضعياتهن العائلية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

I. مفهوم العدالة الانتقالية وتطبيقاته:

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي ما تزال غامضة بالنسبة إلى الكثيرين نظرا لتعثر تجارب الانتقال الديمقراطي واختلاف سياقاتها من مجتمعات عرفت ثورات سياسية أطاحت بالنظم السياسية المتسلطة إلى مجتمعات تداخلت فيها التغيرات السياسية بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية إلى أخرى تعثرت فيها هذه التجارب وانحصرت في مجرد إصلاحات شكلية لم تنجح في إرساء منظومة للعدالة الاجتماعية والقضائية لضمان الأسس الديمقراطية في ممارسة الحكم وتداوله استنادا للسيادة الشعبية واحترام الحريات العامة والخاصة. وفي ما يتعلق بالمقطع الثاني من المصطلح؛ أي "الانتقالية" يطرح التساؤل التالي هل توجد عدالة انتقالية؟ وما الفرق بينها وبين العدالة التقليدية؟

تمثل العدالة الانتقالية مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بالمجتمع في محاولة إزالة إرث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم سياسية اقتصادية ارتكبت في حق المواطنين والمواطنات، وفي معناها

الأوسع تعبر العدالة الانتقالية عن مجموع الأدوات والاستراتيجيات والبرامج التي تستخدمها المجتمعات لتجاوز إرث التسلط والاستبداد بما تؤدي إليه من ظواهر التمييز والتهميش والانقسامات الداخلية من خلال عمليات المكاشفة والمحاسبة والمصالحة، ثم تأهيل الضحايا ودمجهم في سياق مشروع وطني أوسع يستهدف إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية حقوقية. فهي مسار مركب من مجموعة المراحل المتعاقبة بداية من الكشف عن مختلف الانتهاكات والجرائم وتحديد أضرار الضحايا ثم إلى محاسبة الجناة وجبر الأضرار الحاصلة للضحايا وتعويضهم معنويا وماديا لإدماجهم في الحياة العامة والخاصة، وهي تفترض خلال كامل مراحلها مجموعة محددة من الآليات السياسية والحقوقية والقانونية الكفيلة بالكشف عن الحقائق الكامنة لإنصاف الضحايا دون تمييز مع مراعاة خصوصياتها الاجتماعية والنوعية وما يترتب عنها من آثار تختلف باختلاف هذه الخصوصيات وبحجم الاعتداءات والانتهاكات.

لتوضيح مفهوم العدالة الانتقالية لابد من تمييزها عن العدالة الجنائية والعدالة الناجزة خلال المراحل العادية باعتبار صفتها الانتقالية التي تعدّ شكلا استثنائيا من العدالة الخاصة القادرة على تحديد الضحايا وحجم الاعتداءات وتتبع آثارها الاجتماعية والعائلية والنفسية وجبر الأضرار الناتجة عنها حتى يتم الإلمام بمكوناتها النظرية والإجرائية من خلال عرض نماذج مقارنة لتطبيقاتها في تجارب متنوعة وسياقات تاريخية وثقافية مختلفة. لكن الاكتفاء بالآليات القانونية والطبية وتسييسها خلال كامل المراحل المفترضة للعدالة الانتقالية لا يساعد في تحقيق أهدافها ويفرغها من مضامينها الانتقالية الهادفة إلى تصفية الإرث الاستبدادي والتسلطي سواء تعلق الأمر بمرحلة المكاشفة أو المحاسبة أو المصالحة، إذ يجب اعتماد مقاربات ومناهج بحثية تشاركية متكيفة مع الخصوصيات الثقافية والنوعية والاجتماعية للضحايا والجناة والشهود وما يفترضه ذلك من إحداث هياكل وإطارات يتم دعمها وتكوينها حتى تقوم بمهامها وتنفذ إلى الحقائق وتنصف الجميع دون السقوط في التمييز وإعادة إنتاج التمايزات الثقافية والاجتماعية السائدة.

تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية التي تواكبها في العادة بعض الإجراءات الاستثنائية الضرورية لكشف ما أخفي من جرائم واعتداءات بمختلف أشكالها ولمحاسبة الأجهزة والجناة ولجبر أضرار الضحايا، وهي تعني الاستجابة المؤسسية للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وللحريات العامة والفردية بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية. أي أنها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، وبذلك يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين صفتين هما العدالة والانتقال، بحيث يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول بما تعنيه من نصوص قانونية استثنائية وإجراءات استقصائية وقضائية وتعويضية خاصة بفئات محددة من المواطنين ضحايا الاعتداءات والانتهاكات والجرائم المرتبطة بالمرحلة الماضية للاستبداد والتسلط والديكتاتورية.

تشير التطبيقات الفعلية للمفهوم إلى أن أي برنامج لتحقيق العدالة الانتقالية عادة ما يهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف تشمل وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، التحقيق في الجرائم الماضية؛ تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا؛ منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، الترويج للمصالحة الفردية والوطنية، وهو ما يفترض بناء استراتيجيات خاصة بالعدالة الانتقالية تربط بين الأهداف والوسائل والإجراءات باعتماد خطط مرحلية وآليات تنفيذية متوافقة مع تلك الأهداف. ولتحقيق تلك الأهداف، تتبع العديد من الاستراتيجيات بعضها ذي صبغة قضائية وبعضها لا يحمل هذه الصبغة، يمكن تلخيصها في:

- **لجان الحقيقة:** وهي هيئات غير قضائية وغير حكومية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

- **الدعاوى الجنائية:** وتشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية. ويمكن القول إن أول أعمال لهذه الآلية كان مع محاكمات نورمبرج التي أجريت للنازيين في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وهي قد تتم على المستوى الإقليمي أو الدولي أو من قبل بعض الأجهزة الخاصة مثل المحكمة الخاصة بسيراليون.

- **برامج جبر الضرر:** وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.

- **الإصلاح المؤسسي:** وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دوراً في هذه الانتهاكات (غالباً القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطة والقضائية.. وغيرها من المؤسسات السياسية)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفاستين، وغالباً ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية ودستورية.

كما توجد آليات أخرى من قبيل جهود تخليد الذكرى وتشمل إقامة المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذاكرة الفردية والجماعية والعامة للضحايا، وترفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي لاستخلاص الدروس الضرورية وترجمتها في مستوى الدساتير والقوانين والمجتمع المدني لبناء مستقبل ديمقراطي أكثر عدل.

يمكن أن تتم هذه الآليات على المستوى الوطني بشكل كامل، أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط أو هجين مثل الترتيبات الخاصة في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفا، إذ يعد إنشاء الاستراتيجيات المختلطة أو الهجينة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التي تواجه الاستراتيجيات ذات الطابع الدولي مثل البعد الجغرافي والانفصال القيمي عن المجتمعات المعنية، ومن ثم فالاستراتيجيات الهجينة من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي، لاسيما في حال اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية قادرة على استيعاب الاختلافات في روايات الأطراف المختلفة للأعمال العدائية التي تكون هذه المجتمعات قد شهدتها.

يجب الإشارة أن آليات ومناهج العدالة الانتقالية لا تعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض؛ فمثلاً قد يعتبر البعض إن قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى، كما أن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاولة لشراء صمتهم. فتكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن توفر جبراً للأضرار أكثر شمولاً مما توفره كل على انفراد. وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلى دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمي بمراجعة الهياكل التي ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان مع الأخذ في الحسبان النصب التذكارية التي غالباً ما تهدف إلى التعويض الرمزي والجبر المعنوي للأضرار.

لئن ظهر المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن حضوره تكثف بشكل خاص منذ سبعينات القرن العشرين، فمنذ ذلك الحين شهد العالم أكثر من 30 تجربة للعدالة الانتقالية من أهمها تجربة تشيلي والأرجنتين وبيرو والسلفادور ورواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا واليونان وبعض بلدان أوروبا الشرقية. أما في المنطقة العربية، فتبرز تجربة المغرب في مجال العدالة الانتقالية من خلال "هيئة الإنصاف

والمصالحة" كمثال يمكن الاستفادة من تعثراته كما من بعض منجزاته، لاسيما وأن هذه التجربة ارتبطت بشكل أساسي بتوفر ضغوطات خارجية وداخلية لإيجاد إرادة سياسية شكلت أرضية لبعض الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، ويرى البعض أن القيمة الأساسية التي تميز التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية تتمثل في عنصري المشروعية والمشاركة، خصوصاً بإشراك المعارضة والجمعيات الحقوقية والنسوية في فتح ملفات الانتهاكات ثم تشكيل هيئة تمتعت بقدر معين من الاستقلالية لم يمكنها من الوصول إلى إدانة المؤسسة الملكية المتورطة في العديد من الجرائم والاعتقالات السياسية، ولكنها تمكنت من كشف الكثير من الانتهاكات رغم تعثرها في محاسبة الجناة أفراداً ومؤسسات انتهت بتعويض محدود وغير شامل للضحايا وحاولت إصلاح وتأهيل عدد من المؤسسات باستثناء المؤسسات الملكية والأمنية المتورطة.

II. شروط إنجاز العدالة الانتقالية المنصفة للنساء:

رغم أن العدالة الانتقالية تمثل بالنسبة إلى النساء مرحلة هامة إلا أنه عبر التاريخ ومن خلال التجارب المقارنة يمكن ملاحظة محدودية العدالة الانتقالية للنساء حيث تم تجاهل خصوصية قضايا النساء وذلك لعدة أسباب ترجع إلى كون لجان الحقيقة:

- غالباً ما تعتمد مقارنة قانونية وطبية محضة جعل تسجيل الانتهاكات ينحصر فقط في فعل الانتهاك دون الأخذ بعين الاعتبار البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي من خلالها تم هذا الفعل
- عدم الاهتمام بقضايا النساء بصفة خاصة والاكتفاء باختيار عضوات في هذه اللجان دون اعتماد مبدأ المناصفة بين الجنسين ودون تبني مقارنة النوع الاجتماعي الكفيلة بإظهار حجم الاعتداءات والجرائم وأثارها على النساء.
- الاهتمام المحدود للمنظمات الحقوقية بموضوع الانتهاكات التي تركز على انتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة ونادراً ما تركز على حقوق النساء أو على الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء كالعنف بمختلف أشكاله غير الجنسية والنفسية والرمزية.

وإضافة إلى هذه العوامل نجد عوامل متصلة بوضع النساء في حد ذاته مثل العوامل الثقافية التي تتصل باحتقار النساء لقيمة تجاربهن الفردية واعتقادهن أن تجاربهن الحياتية غير مفيدة وغير مهمة ولا تقوم إلا من خلال علاقتهن بالآخرين. كما أن البعض من هذه العوامل يرجع إلى كون الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء هي اعتداءات جنسية يصعب التصريح عنها وكسر جدار الصمت حولها لأنها تندرج في إطار المواضيع المسكوت عنها أو الطابوات التي يصعب الإدلاء بها دون المس من شرف العائلة وعرضها.

تبدأ أهمية إدماج حقوق النساء وقضاياهن في العدالة الانتقالية بتشريك الجمعيات النسائية التي عملت منذ زمن طويل في مجال العنف المسلط على النساء وطورت مقاربات نوعية للتواصل مع النساء المعنفات والاستماع إليهن ومصاحبتهم في كل الأطوار القضائية والاجتماعية، كما تتطلب من الناحية الإجرائية تعيين أعضاء وعضوات اللجان على أساس التناسف بين الجنسين حتى تكون النساء ممثلة في اخذ القرارات المتصلة بالموضوع واختيار المناهج والمقاربة الكفيلة بضمان إنصاف النساء من الضحايا. أما على المستوى التكويني فلا بد من تكوين العاملين في اللجان على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية حول أنماط الانتهاكات المرتبطة بنوع الجنس وفي مناهج تسجيل الإفادات وجمع المعلومات والبيانات كما في الجلسات وفي إعداد التقارير، إلى جانب تدريب العاملين في مجال الانتهاكات التي تخص النساء ومتابعي حالات النساء ضحايا العنف على كيفية

الاتصال والحديث والاستماع لهؤلاء النساء والتعامل معهن بكل موضوعية وحيادية دون معاتبتنهن أو إبداء الملاحظات حول طريقة تقديم الشهادات حول الانتهاكات، ويمكن تصنيف الشروط الإجرائية لعدالة الانتقالية قادرة على إنصاف النساء إلى الخطوات التالية حتى تتحول إلى استراتيجية متكاملة:

1- تنظيم حوار وطني مفتوح للجميع وشامل لكل القضايا ذات الصلة وعقد مؤتمرات وطنية ومحلية لمناقشة الخيارات والتمشيات والمناهج بتشريك الجمعيات والهيئات المدنية والحقوقية المحلية منها والعالمية ذات الصلة بموضوع العدالة الانتقالية وتنظيم ندوات وورشات عمل بمشاركة الضحايا أنفسهم والخبراء الحقوقيين والجمعيات النسوية والأطباء، والأطباء النفسيين لوضع التصورات والمناهج الخاصة بكل آلية وبكل مرحلة.

2- إحداث هيئة تنسيقية وطنية مستقلة عن الأحزاب والحكومة ممثلة للجمعيات الحقوقية والنسوية وللضحايا أنفسهم وللقضاة والمحامين والصحفيين والخبراء في مجال العلوم الإنسانية، تنفرع عنها لجان قطاعية ومحلية مختصة في كشف الحقائق وجمع الشهادات من الضحايا ومن أقربائهم وتكليف جهاز قضائي مستقل ومختص في محاسبة الجناة، وفي من يختص بتصنيف الضحايا وتقدير الأضرار وجبرها حسب حجم المعاناة ونوعية الآثار المترتبة عنها وإجراء المصالحة أخيرا بين الضحايا والجناة.

3- اعتماد مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في جميع لجان العدالة الانتقالية الوطنية والقطاعية والمحلية وتبني المقاربة التشاركية والنوعية التي تسمح بالوصول إلى الضحايا المنسيين وغير القادرين على توصيل أصواتهم خاصة من النساء اللواتي يتجنبن الإدلاء بما يعتبرنه أسراراً لا يمكن كشفها لارتباطها بما يسيء لوضعياتهن العائلية والمهنية والاجتماعية، مع تبني مقاربات نوعية تشاركية قادرة على التفتن لمظاهر وآثار الاضطهاد المزدوج والتمييز الجنسي والعنف متعدد الأبعاد الذي تتعرض له النساء لتتيح إنصاف الضحايا منهن.

4- فتح الملفات الأمنية والقضائية والسياسية وكشف أرشيف الأجهزة الأمنية السياسية وغيرها المتورطة في الاعتداءات والانتهاكات والتعذيب أمام هذه اللجان الفرعية والقطاعية والمحلية المختصة وأمام الرأي العام والإعلام ومكونات المجتمع المدني، إلى جانب جمع التقارير الحقوقية المحلية والأجنبية وتسجيل الاعترافات والشهادات الأولية من المسؤولين والحقوقيين.

تبعاً لهذا التمشي، لا بد من إيجاد لجان لتقصي الحقيقة وتحديد الانتهاكات وتحديد الجناة واعترافهم بارتكاب الانتهاكات وإتاحة منابر للضحايا للإدلاء بشهاداتهم وخلق حوار مجتمعي حول مختلف القضايا الحقوقية والقضائية والسياسية المرتبطة باحترام الحقوق الأساسية للإنسان وعدم تعريضه للانتهاكات وبالافتقار بخصوصية المطالب النسوية في التحرر والحماية من مختلف أشكال العنف المادي والاقتصادي والرمزي المسلط عليهن والذي عادة ما يتضاعف وتزداد آثاره النفسية والاجتماعية والعائلية في مراحل تقاوم القمع السياسي والملاحقات الأمنية، خاصة عندما تصيح المرأة موضوعاً للملاحقة والتعذيب والمحاكمة والاعتقال، فهي تدفع ثمناً مضاعفاً يزداد حجمه كلما نزلت مرتبتها في سلم التراتبية الاجتماعية مخلفة معاناة عائلية واجتماعية تعيشها شعوراً بالغبن من إدانتها في أبسط حقوقها والاعتداء على كرامتها الإنسانية والنوعية وشعوراً بالذنب تجاه عائلتها، أبناء وإخوة ووالدين إضافة إلى اضطرارها للصمت على الاعتداءات الجنسية والأخلاقية. وهكذا تحاكم الناشطات السياسيات عديد المرات وتلذدن بالصمت حتى أمام لجان تقصي الحقائق العادية التي لا تتفتن لخصوصية اضطهادهن وتكبتن شهادتهن أمام شكلية إجراءات العدالة الانتقالية اتقاء "للفضائح"، وهو ما يطرح على الفاعلين المدنيين والسياسيين ضرورة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في آليات التحقيق وكشف

الحقائق وتقصيها من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات الخاصة بالوصول إلى الضحايا من النساء والتدريب على الإنصات إليهن من قبل متخصصات متكونات على هذا الأساس لتفادي تهيش المرأة من جديد وضمان إبراز نماذج من الضحايا النسائية والتدرج بهن للحصول على حقوقهن خلال المرحلة الأولى من مراحل العدالة الانتقالية إذا ما أرادت أن تكون منصفة وبنائة. أما خلال مرحلة المحاسبة فلا بد من إيجاد منظومة قانونية انتقالية تقدر حجم الأضرار الجسدية والعائلية والنفسية والاجتماعية الحاصلة للنساء اللواتي تعرضن للانتهاكات والاعتداءات بطريقة مباشرة كما تقدم ذكره أو أولئك اللواتي تضررن من فقدان الأزواج والأبناء والآباء والأمهات سواء بالسجن والاعتقال أو بالتهجير والتغريب أو كذلك بالقتل المباشر وغير المباشر. فمسار العدالة الانتقالية يفترض مشاركة الجمعيات المدنية والضحايا أنفسهم وعائلاتهم في جميع هذه المراحل حتى تفي بأهدافها وتحقيق وظائفها المباشرة وغير المباشرة في العدالة المنصفة واستعادة كرامة الأفراد وحقوقهم الإنسانية والمدنية والسياسية وثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وإعلاء سيادة القانون واستخلاص دروس الماضي تقاديا لآلامه ومحنه.

III. العدالة الانتقالية والنوع الاجتماعي:

يتم الربط بين هذين المفهومين بهدف تصميم وتطوير عمليات العدالة الانتقالية بحيث تعالج انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على النوع الاجتماعي خلال فترات الصراع العنيف أو الحكم الاستبدادي كما تؤكد ذلك جميع تجارب الشعوب، خاصة وأن المرأة عادة ما تكون أكثر عرضة لعديد الانتهاكات المضاعفة تحت الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية بوصفها ناشطة حقوقية أو مدنية أو سياسية مثلها مثل جميع من يحسبون على المعارضة أولاً، ثم بوصفها موضوع عنف ذكوري متعدد الأبعاد والأشكال الجسدية والأخلاقية والجنسية واللفظية يضاف إلى تعنيفها بالاعتقال المهين والتعذيب الوحشي والمحاكمات غير العادلة من قبل أجهزة أمنية وقضائية ذكورية ليست مؤهلة ثقافياً وتكوينية لاحترام حقوق الإنسان والحقوق الخصوصية للمرأة. ومن ناحية أخرى، لا تجد النساء من الضحايا نفس المساندة والتضامن العائليين والاجتماعيين اللذين يتوفران للرجال، أما بقية النساء فيدفعن ثمن قدرهن الأنثوي مرتين نتيجة سياسات الفساد والاستبداد والتفجير والتهيش فتزداد معاناتهن نتيجة التطبيع مع مظاهر تأنيث الفقر والبطالة والعنف ويصبحن أكثر الضحايا معاناة إن بصفة مباشرة أو غير مباشرة حين تمارس سياسة الانتهاكات والإقصاء والتجوع مع أحد أقاربهن زوجا كان أو أبا أو أختا أو ابناً مثلما حصل مع النظام السابق أو غيره من أنظمة التسلط والاستبداد خاصة في المجتمعات ذات الثقافة الذكورية المعادية للنساء. وفي ما يخص العدالة الانتقالية، تبيّن مختلف التجارب أن إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في إنصاف الضحايا من النساء كان دوماً يلاقي صعوبات مرتبطة بطبيعة السياقات الانتقالية وبمدى تقبل القائمين على المؤسسات المدنية والسياسية والصحفية بمقاربة النوع الاجتماعي، غير أن مباشرة هذا التمشي حتى في بعض المراحل الأولى من العدالة الانتقالية يتيح فرصاً أوفر لطرح القضايا النسوية وكشف العديد من مستويات المعاناة التي واجهتها ولازلن في التمييز والتعنيف والتفجير.

ففي تجربة المغرب، نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ندوة وطنية حول مقارنة النوع في مسار العدالة الانتقالية بالمغرب: الواقع والآفاق، وذلك يوم 25 نوفمبر 2008 بمدينة الرباط في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة في شقها المتعلق بالنهوض بحقوق المرأة. وقد شكلت هذه الندوة مناسبة للتحليل وللتفكير في مدى أخذ مقارنة النوع بعين الاعتبار في التجربة المغربية وسبل تطوير هذه المقاربة من قبل الفاعلين المعنيين بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. كما عرفت تقديم نتائج الدراسة التي أجرتها السيدة نادية كسوس بعنوان "هيئة الإنصاف والمصالحة: المرأة والنوع الاجتماعي والعنف السياسي". وتمكنت الدراسة من إبراز مختلف مميزات العنف الذي تعرضت له النساء خلال سنوات الرصاص. فعلى غرار الرجال،

تعرضت النساء للاختطاف والاعتقال التعسفي والاستنطاق والتعذيب، كما تعرضن للتعذيب أمام أعين أطفالهن ولم تستفد النساء الحوامل من أية حماية وتعرضن للإهمال. كما تتحدث الدراسة عن نظام للإذلال المرتكز على النوع الاجتماعي اشتمل على المناهج والممارسات من قبيل تعنيفهن لفظيا ونفسيا وجسديا أو إرغامهن على التعري وعدم الاستفادة من الحاجيات الصحية خلال فترات الحيض، و قد تمثل الهدف من الدراسة في توثيق السير الذاتية المفصلة والمتنوعة للنساء اللواتي عانين على يد الدولة خلال سنوات الرصاص.

وتبين من خلال خلاصات الدراسة أن هناك فئتان من النساء عانين على يد الدولة خلال سنوات الرصاص:

✓ نساء أعتبر فرد من عائلتها خصما للدولة: كانت الأمهات والزوجات والطفلات والأخوات اللواتي يعيش معظمهن في المناطق القروية غير متعلّقات ولم يكن لهن أي انخراط سياسي ولم يكن على علم بالأنشطة السياسية التي يقوم بها الرجال الذين تربطهن بهم قرابة دموية أو علاقة زواج، تم استهدافهن في إطار مقارنة العقاب الجماعي التي اعتمدها الدولة.

✓ النساء المنخرطات سياسيا في الحركات اليسارية والإسلامية المعارضة أغلبهن ناشطات حقوقيات وسياسيات وطالبات جامعات في المدن المغربية الكبرى، كن تعرضن للتكنيل والتعذيب والملاحقات وكان لذلك انعكاسات صحية نفسية واجتماعية عائلية ومهنية اقتصادية رهيبية على الحياة العامة والخاصة لهؤلاء النساء.

وفي تونس، قامت **الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات** بمجهود خاص من أجل تقصي الحقائق في المدن التونسية الداخلية التي اقتصرت فيها أعمال عنف خطيرة وعمليات قنص وقتل وتعذيب لم تستثن النساء بل حولتهن إلى موضوع عنف تمييزي على أساس الجنس تنوعت أشكاله وتعددت مظاهره رغم ما يلفه من تكتم اضطراري من قبلهن وسكوت اختياري من الأغلبية الحاكمة التي بدأت تعلن عن نواياها الحقيقية المعادية للمرأة ونظرتها الدونية للنساء بتبريرات واهية لا تمت لعصر الحقوق بأي صلة، وذلك من خلال ما يقترح من مشاريع فصول دستورية وقوانين فرعية وإجراءات إدارية. وكما في أغلب التجارب المقارنة، فإن الشهادات التي جمعتها "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات" في تقريرها بخصوص الانتهاكات المسلطة على النساء أفردت 6 صفحات لبعض الحالات أثناء أحداث الثورة من اعتداءات جسدية وفقدان الأمهات للأجنة والاعتداءات ذات الصبغة الجنسية كما وثقت اللجنة عديد الانتهاكات التي تشترك فيها النساء مع الرجال من قتل (12 حالة وفاة) وإصابات بالرصاص 25 (ملف) وتعنيف جسدي أثناء مشاركتهن في المسيرات (100 ملف واعتقال وتعنيف في مراكز الأمن و 96 حالة اختناق بالغاز. ولم تبذل هذه اللجنة مجهودا منهجيا وميدانيا لكشف جميع الانتهاكات ذات الصبغة الخصوصية التي تعرضت لها النساء خلال أحداث الثورة التونسية. وفي شأن أعمال العنف لم تشر إلى عناء النساء اللواتي تشكين من الاعتداءات ذات الطبيعة الخاصة خصوصا منها ما يستتبع بأعمال عنف جنسي وصلت حدّ تعدد حالات الاغتصاب، وتعذيب يطال الكرامة الإنسانية للمرأة. عديدة هي هيئات تقصي الحقائق التي لم تلتزم الإنصاف بين الرجال والنساء سواء من جهة عضويتها والمبادئ المنهجية المستخدمة في تسيير أعمالها وهو ما لا يمكنها غالبا من أن تعالج عديد المظاهر الخصوصية مما تذهب المرأة ضحية له، وذلك لصعوبة الحصول على شهادات واعترافات من النساء الضحايا تكشف عن الاعتداءات الجنسية التي تظل محاطة بالتكتم ولا يتم كشفها إلا باعتماد مقارنة ميدانية تراعي خصوصية المسألة النسوية والثقافة المحلية.

إنّ العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي متغلغل داخل منظومة المجتمع الأبوي في تونس وهو ما يجعله يتسم بطابع جماعي ومؤسسي مبرر يتم التطبيع مع مظهره كما مع أسبابه ومظهره، ولذلك فالحاجة ملحة لكسر جدار

الصمت الذي يحيط بالعنف المسلط على النساء وذلك بهدف إظهار التضامن معهن وتعزيزهن حتى يتمكن من الدفاع عن حقوقهن المهددة بأشكال تزداد جدية وخطورة كلما همشت القضية النسوية وطُمست مظاهر العنف النوعي بأسبابه ولآثاره وكلما تراخت الأحزاب السياسية التقدمية واليسارية في الانتصار للمكاسب النسوية والدفاع عنها بإدراجها ضمن أولوياتها البرنامجية ومحاوَر اهتمامها اليومي. وعندما يتصل الأمر بآليات العدالة الانتقالية فإن النساء لا يكنّ في الغالب ممثلات تمثيلا ملائما ضمن الاستشارات المفوضية إلى وضع التدابير، وهو ما كان يمكن أن ينجر عنه مباشرة إلغاء الانتهاكات التي تؤثر فيهن أكثر من غيرها وتوفير حاجتهن غير المعترف بها. وتعود أسباب هذا الأمر إلى أن النساء يصبحن مقصيات من المفاوضات أو من مسارات السياسة رغم انخراطهن في الثورات أو في توفير حالة السلم. وعندما تصاغ تدابير العدالة الانتقالية صياغة سليمة من أجل التوجه إلى أشكال مخصوصة ونتائج معينة منجزة عن العنف ضد النساء فإنها بذلك يمكن أن تحمي العدالة من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد، ولكن يمكن أيضا أن تتسبب في عدم التكافؤ الذي يوجب نار النزاعات أو الاعتداءات بالدرجة الأولى.

تبين مختلف التجارب أن تحقيقات وتقارير اللجان قد اقتصرت فيها شهادات وتصريحات النساء على معاناة ذويهن وأقربائهن وكثيرا ما يتفادين الحديث عن تجاربهن الخاصة والمباشرة مع مختلف أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي والأمني والتعذيب المسلط عليهن، كما تبين أن الانتهاكات التي شهدت أضعف تغطية في تقارير هذه اللجان هي تلك التي تعرضت لها النساء وهو ما يفسر ضعف تغطية جبر الضرر بالنسبة إليهن. ولإدماج قضايا النساء في إطار العدالة الانتقالية المنصفة والضامنة لأهدافها المباشرة ووظائفها لا بد من تبني مقاربة منفتحة على خصوصية النساء المتضررات من الاعتداءات والانتهاكات والعنف خلال مختلف المراحل السابقة وذلك في مستوى الشكل والمضامين المرتبطة بمختلف مراحل وآليات العدالة الانتقالية المنشودة فاعتماد مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في مختلف اللجان الوطنية والقطاعية والمحلية ومن طواقمها الإدارية يعتبر المدخل الشكلي الضروري للانتباه إلى قضايا العدالة الانتقالية المنصفة للجميع دون تمييز نوعي استنادا إلى شراكة فعلية مع الجمعيات النسوية الأقرب إلى تبني قضايا النساء والإحاطة بخصوصية التعامل معها.

أما على المستوى العملي فعلى أعضاء هذه اللجان تتلقى تكويننا متواصلا حول أشكال وأنواع الانتهاكات والعنف المرتبط بنوع الجنس وآثارها المتنوعة وذلك في مناهج وتقنيات البحث عن الضحايا وتقصي الحقائق وتسجيل الإفادات والشهادات وجمع المعطيات سواء من خلال اعتماد التقنيات والمناهج العلمية في إجراء المقابلات أو من خلال صياغة التقارير الوقتية أو النهائية.

غير أن هذا التمشي سوف يكون منقوصا ما لم ينفذ إلى الدراسات والأبحاث حول العنف المسلط على النساء وآثاره وما لم تطلق التنسيقية الوطنية بعض الدراسات الميدانية لتحسس ظواهر العنف النوعي وتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من آثاره ونتائجه للوصول إلى الضحايا المغمورين والمنسيين، وعلى المستوى الميداني تفترض هذه المقاربة إنشاء وحدات استقبال ثابتة ومتنقلة خاصة بالنساء الضحايا متمرسه على تقنيات الإنصات ومتقنة لثقافتهن المحلية والنوعية وذات مهارات تواصلية كفيلة بانتزاع الحقائق والكشف عن المستور، إضافة إلى ضرورة أن تكون هذه الوحدات الاستقصائية مكونة من باحثات إناث لخلق إطار تفاعلي يشعر المستجوبات بالثقة والراحة للتصريح الصادق خاصة في ما يتعلق بالاعتداءات ذات الطابع الجنسي.

في هذا الإطار لا بد من تنويع تقنيات جمع المعلومات ابتداء بالمقابلة المنفردة نصف الموجهة مع الضحايا على مراحل وانتهاء بالمجموعات المجهرية التي تتحاور خلالها المبحوثات ويتشجعن على التصريح بما كتته درء للفضيحة، كما لا نكتفي من الباحثات بتسجيل محتوى التصريحات بل يجب وضع تقارير مصاحبة لجلسات

الاستماع تتضمن وصف الحالات النفسية والانفعالية التي عاشتها المبحوثات خلال المقابلات والتي توفر معطيات إضافية لفهم التجارب والمعاناة المعيشية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. بضمان سرية الشهادات وخلق الدافعية لدى الضحايا للإدلاء بإفادتهن حول تجاربهن الخاصة أو حول تجارب معارفهم و أقربائهم والإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام لتشجيع عديد الضحايا المتكتمين واعتماد تقصي الحقائق المفيدة في كشف المستوى الخفي من واقع الاعتداء على الحقوق الإنسانية والمدنية والسياسية التي طالت العديد من الفئات النسوية وظلت مقبورة بفعل الاضطهاد المزدوج المسلط عليهن وخلال المرحلة الثانية من مراحل العدالة الانتقالية المتمثلة في المحاسبة فعلى التنسيقية الوطنية المقترحة تبني منظومة قانونية وقضائية استثنائية تراعي الخصوصية النسوية في سرية جلسات التقاضي وتخبر الضحايا بين مواجهة الجناة من عدمه وفي الأحكام المؤطرة لقضايا العنف الجنسي والجسدي واللفظي والنفسي المسلطة على النساء والأطفال عدم موازنته بنظيره المسلط على الرجال، إلى جانب إدماج رأي المتضررات في تقدير الأحكام الصادرة ضد الجناة في حدود ما يسمح به القانون من ظروف التشديد أو التخفيف خاصة مع إجراءات المصارحة والاعتراف بالذنب بعيدا عن كل الإجراءات الانتقامية أو تلك التي يتسمح بالإفلات من العقاب أما الجناة من النساء فلا بد من البحث عن الضغوطات التي مورست عليهن للقيام بالاعتداءات وتفهم وضعياتهن العائلية والاجتماعية ورأي الضحايا في إصدار الأحكام بحقهن دون تمكينهن من الإفلات من العقاب .

تعتبر المرحلة الثالثة من العدالة الانتقالية المتمثلة في جبر الضرر، تنويجا للمراحل السابقة وشرطا ضروريا لتحقيق المصالحة وإعادة الثقة في مؤسسات الدولة ووضع المرجعيات الحقوقية والقانونية والسياسية لإرساء الديمقراطية وضمان الحريات العامة والفردية والتخلص من مخلفات المواطنة السلبية وبداية تأسيس الحماية الدستورية والسياسية من الاعتداء على الحريات الخاصة وانتهاك الحقوق الإنسانية من خلال إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع مراحل العدالة الانتقالية وآلياتها يمكن إطلاق برامج تحسيسية وتربوية وتكوينية للحد من العنف المسلط على النساء بمختلف أشكاله والذي يتضاعف خلال مراحل القمع السياسي.

خلافًا لما يشاع، فإن جبر الضرر لا يمكن اختزاله في التعويض المادي والمالي للضحايا بقدر ما يجب أن يكون أحد مكونات جبر الضرر الناجم عن عقود التسلط والقمع والإرهاب، فالاعتراف المجتمعي والمؤسسي لهؤلاء الضحايا وتقديم الاعتذار لهم يمثل المدخل الأساسي لسياسة جبر الضرر وتحقيق العدالة المنشودة. فالإقتصار على مقياس العفو التشريعي العام الذي شمل الموجة الأخيرة من موجات الضحايا المتعاقبة في تاريخ الدولة الحديثة يمثل إقصاء لمن لم يشملهم هذا العفو من قدماء الضحايا أو أولئك الذين تمتعوا بعفو فردي أو جزئي بعد سنوات طويلة من سلب الحقوق المدنية والمهنية دون أن يتمتعوا بجبر الأضرار المعنوية أو المادية، كما أن التمييز بين المضطهدين من ضحايا التسلط والاستبداد على أسس سياسية أو إيديولوجية أو نوعية من شأنه أن يفرغ مبدأ العدالة الانتقالية من شموليته المفترضة ويجعل منها وسيلة لمكافئة فئة سياسية بعينها وتحويله إلى أداة لتصفية الحسابات السياسية وإلى منطوق مغلوطة تتداخل فيها مقاييس الغنيمة والعقيدة على حساب المصالحة المجتمعية ورد الاعتبار للجميع دون استثناء أو تمييز.

لتفادي الاستثناء والتمييز لأبد من تصنيف الضحايا حسب حجم الضرر وآثاره البدنية والنفسية والمهنية والاجتماعية وحسب خصوصية المتضررين دون الإقتصار على المعايير الشكلية مثل عدد سنوات السجن وكذلك أفراد النساء بمقاييس نوعية تراعي خصوصيات الأضرار وآثارها ويبقى هذا التمشي خاضعا لتشريك الضحايا بمن فيهم النساء لاقتراح مقاييس التصنيف وجبر الضرر المادي والمعنوي الحاصل. وإلى جانب التعويضات الرمزية والمادية عن المسارات المهنية والإمكانات المنطقية لاستغلال فرص التعليم والارتقاء المهني تفترض العدالة الانتقالية إعادة الإدماج الاجتماعي بمختلف أبعاده العائلية والمهنية والمؤسسية بمرافقة الضحايا من النساء

خاصة ومساعدتهن استثنائيا على مضاعفة الفرص المتاحة عملا بمبدأ تساوي الفرص أمام الجميع، وذلك نظرا للعوائق الاجتماعية والعائلية والثقافية التي تواجه اندماج النساء المعنفات في الحياة العامة والخاصة وتوجيههن إلى الموارد الخاصة للنهوض بالمرأة. أما في ما يخص التعويضات المادية لا بد أن تحال على التعويضات عن تخلف المسارات المهنية والضمانات الاجتماعية للتقاعد والتداوي ورأس المال عند الوفاة باستثناء التعويضات العينية عن القتلى والمفقودين والذين أدت بهم الاعتداءات إلى أمراض مزمنة أو إعاقات جسمية أو عقلية. ولتفادي التمييز النوعي لا بد من إخراج قانون التعويض عن الضحايا من القتلى والجرحى والمرضى من قانون الميراث الجائر وغير العادل الذي يهب للذكر مثل حظ الأنثيين و إسناد التعويضات لأصحاب الحضانة والكفالة باعتبارهم المسؤولين عن النفقات في ظل غياب المفقود.

الخاتمة والتوصيات

وفي خاتمة هذا التقرير واستنادا للشعار الذي رفعته الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات "ثرنا سويا... لنبني سويا" وجوابا على السؤال أي عدالة انتقالية للنساء نقدم بالتوصيات والاقتراحات التالية :

(1) من أجل التدخل العاجل والتضامن الناجع مع الضحايا وعائلتهم

- التنسيق مع مختلف مكونات المجتمع المدني إلى إرساء خلايا إصابات مستقلة في كل الجهات المتضررة وخاصة في تالة والقصرين وسيدي بوزيد والرقاب غيرها من المناطق، تعنى بالمساندة والمؤازرة الصحية والنفسية لضحايا الثورة مع ادراج العنف الخاص بالنساء
- رد الاعتبار للجرحى والجريحات والشهداء والشهيدات وكل الضحايا بالتعجيل بالمدافاة وصرف التعويضات الضرورية دون تمييز جنسي في قيمة التعويضات الفردية مهما كانت مبرراته مع ضرورة معالجة كل ملف على حده حسب الظروف العائلية والاجتماعية لكل عائلة.
- تمكين عائلات الشهداء والشهيدات والجرحى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية من أجل حياة لائقة وكريمة ومرافقة هذه العائلات لإعادة دمجها في الحياة العامة والخاصة والتمتع بحياة لائقة تتيح لها ولأبنائها فرصا متكافئة في التعليم والشغل.

(2) من أجل الاسراع في مسار عدالة انتقالية حقيقية لا تستثني النساء

- الكشف حول الحقيقة الكاملة عن مختلف الجرائم من قتل وتجاوزات واعتداءات وعنف وعن مرتكبيها وظروف ارتكابها تحديد المسؤوليات.
- إعادة فتح كل الملفات السياسية والأمنية المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان للنساء بصفة خاصة منذ انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 وأحداث الثورة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى ما بعد 14 جانفي 2011 بتحقيقات استقصائية وعدلية تقوم بها لجان مختصة ومستقلة.
- مراعاة تصنيف الضحايا حسب الآثار المترتبة عن الانتهاكات في مستوى جبر الأضرار وفق معايير عادلة ومنصفة لجميع المتضررين بعيدا عن منطق المكيايل بمكيايلين ورفض توزيع التعويضات العائلية وفق قانون الميراث التمييزي المعمول به
- ضرورة توفير الأمن العام وحماية المواطنين والمواطنات من كل تهديد، وذلك اعتبارا أن الديمقراطية والمساواة لا يمكن تحقيقهما دون عدالة اجتماعية على أسس إعادة توزيع الثروة جهويا وقطاعيا ومحاربة تآنيث الفقر ومقاومة العنف المسلط على النساء داخل العائلة وخارجها.
- تكريس مبدأ الديمقراطية القاعدية والتمثيل المتناصف للنساء والشباب في جميع الهياكل المنتخبة محليا وجهويا ووطنيا ضمانا للمشاركة السياسية والمدنية المتساوية في بناء المشروع المجتمعي العادل بين رجاله ونسائه وجهاته وأجياله.

- التصدي لتردي وضعية الحريات العامة والخاصة في تونس بما فيها حقوق و حريات النساء الأكثر عرضة للانتهاكات والعنف والتي كانت ولا تزال مطلبا أساسيا من مطالب الثورة التونسية، و أن التفريط فيها يمثل تهديدا للقيم الإنسانية الكونية ولاحترام الآخر والحق في الاختلاف والحرمة الجسدية للبشر.
- المحافظة على مكاسب النساء وحقوقهن وتطويرها بما يتلاءم مع قيم المواطنة ومبادئ الجمهورية والدولة المدنية إذ لا يمكن تأسيس الديمقراطية في غياب المساواة التامة بين الجنسين دون تحفظات مهما كانت طبيعتها.
- دسترة المساواة وتضمينها داخل المنظومة التربوية والإعلامية إذ لا يمكن بناء أي ديمقراطية على حساب نصف المجتمع. باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان كرامة النساء والمساواة التامة في الحقوق والواجبات حتى لا يقع التضحية بحقوقهن بتعلة الأولويات التنموية والخصوصيات الثقافية،
- إحداث آليات قانونية ومؤسسية لحقوق النساء والأطفال وحماية حرياتهن، وتكريس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس في الدستور كما في كل القوانين مهما كانت التعلات والمبررات مع تجريم الاعتداء على النساء والأطفال داخل الفضاء الخاص والفضاء العام.
- وضع قانون لإحداث هيئة مستقلة حول العدالة الانتقالية ممثلة للجمعيات الحقوقية والنسوية ولعائلات الشهداء والجرحى ولخبراء وخبيرات في القانون والعلوم الإنسانية تكون لها فروع جهوية ومحلية شرط أن تتبنى المقاربة النوعية التشاركية وأن تراعي مبدأ المناصفة بين الجنسين في جميع هياكلها.
- إعادة الاعتبار وتخليد ذكرى الشهداء بتسمية بعض الشوارع والساحات وبعض المؤسسات الثقافية بأسمائهن ووضع بعض النصب التذكارية لرموزهن باعتبارهن جزء لا يتجزأ من الذاكرة الفردية والجماعية والعامة للضحايا دون تمييز على أساس الجنس.
- عدم اختزال مسار العدالة الانتقالية في مرحلته الأخيرة المعروفة بجبر الضرر دون كشف الحقائق كاملة ودون محاسبة الجناة، والاقتصار على التعويض المالي لسنوات السجن واستغلاله لغايات حزبية انتخابية، وتأسيس لعدالة انتقالية كاملة وربط منظومتها القانونية بمرجعية المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في شموليتها وبعدها الكوني دون تمييز ضد النساء أو الأطفال أو الأقليات.

"ثرنا سويا... لنبني سويا"

الملاحق



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

ASSOCIATION TUNISIENNE DES FEMMES DEMOCRATES

112, Avenue de la Liberté 1002 Tunis.

Tél: (216)71 890 011 Fax: (216) 71 890 032 P (216) 22 953 782

Email : femmes_feministes@yahoo.fr

تونس في 29 ديسمبر 2010

بيان

من أجل العدالة الاجتماعية

تتابع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ببالغ القلق والانشغال ما يحدث بولاية سيدي بوزيد وعديد الجهات من البلاد.

وإذ تعرب الجمعية عن تضامنها الكامل واللامشروط مع أهالي سيدي بوزيد وعائلات الضحايا فإنها تذكر بما يلي :

إن سياسة الانغلاق السياسي والاقتصادي وعدم استجابة البرامج التنموية لاحتياجات الشباب والجهات في حقها في التنمية والشغل كحق إنساني أساسي مواطني من شأنه أن يعمق الفقر والفروق ويذكي مشاعر الإحباط والتهميش في ظل واقع اقتصادي وسياسي واجتماعي تكثفت فيه التراجعات في المكاسب والحقوق الاجتماعية.

كما أن اللجوء إلى الحل الأمني لتطويق المطالب الاجتماعية والتنموية الشرعية والتصعيد باستعمال الرصاص مما نتج عنه القتل عوض فتح حوار وطني واتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية.

- نعلن عن تضامنا مع أهالي الضحايا في سيدي بوزيد ونهيب بكل القوى السياسية والديمقراطية ومكونات المجتمع المدني بان تكثف أشكال التضامن والمساندة.
- ندعو إلى طرح ملف بطالة الشباب وانسداد الأفق على أن تكون أولوية مطلقة ضمن أولوياتنا كل من موقعه.
- ندين توجه السلطة وتماديها في سياسة القمع والتعتيم والتهميش والتفجير.
- نساند نساء سيدي بوزيد في نضالهن من أجل حقهن وحق أبنائهن في العيش الكريم.
- نطالب بالتخلي عن الإيقافات وعن قمع كل أشكال المساندة والتضامن والتعبير وفتح حوار مع كل الأطراف الاجتماعية وخاصة مكونات المجتمع المدني المستقل وضمان مناخ ديمقراطي.

عن الجمعية

الرئيسة

سنا بن عاشور



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

ASSOCIATION TUNISIENNE DES FEMMES DEMOCRATES

112, Avenue de la Liberté 1002 Tunis.

Tél: (216)71 890 011 Fax: (216) 71 890 032 P (216) 22 953 782

Email : femmes_feministes@yahoo.fr

تونس في 9 جانفي 2011

مرجعنا رقم : 11/4

إلى سيادة رئيس الجمهورية التونسية

سيدي الرئيس،

نحن مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات المجتمعات اليوم بصفة طارئة، وأمام التطور الخطير للوضع الذي تشهده البلاد في كافة الجهات نعبر عن سخطنا و نسجل بكل ألم ومرارة الجرائم التي واجهت بها السلطات التونسية المطالب الاجتماعية المشروعة للشعب التونسي والتي أدت إلى سقوط ضحايا عزل بين موتى وجرحى من الأطفال والنساء والشباب والكهول والعجز.

فإننا نؤكد على أن هذا الوضع ما هو إلا المآل الحتمي لسياسة اتسمت منذ سنوات بالانغلاق وتجاهل الواقع وأحادية الرأي والقرار والتعتيم الإعلامي علاوة على غلق كل مسالك الحوار وانعدام المراقبة والمحاسبة الذي مانفكت جمعيتنا تنبه إليه وتطالب به منذ سنوات.

فإننا نطالب فوراً :

1. وقف مواجهة المواطنين والمواطنات العزل بالرصااص الحي مهما كانت المبررات
2. فتح تحقيق ومعاقبة كل من ساهم في حدوث هذه المجزرة بكل حزم
3. إطلاق سراح كل المعتقلين وإيقاف التتبعات ضدهم ووضع حد لكل الإيقافات
4. تغيير سياسة الدولة خاصة في ما يتعلق بالحريات العامة والفردية وحق التنظيم والتظاهر والاحتجاج
5. احترام حق المواطنين والمواطنات في إعلام حر ونزيه

وفي انتظار تجسيد هذه المطالب المشروعة على أرض الواقع نأمل كل خير لتونس ولشعبها.

مع تحياتنا

عن الجمعية

الرئيسة

سناء بن عاشور

بيان

بعد الاستماع إلى خطاب رئيس الجمهورية يوم 10 جانفي 2011 نحن الجمعيات والمنظمات الممضية أسفله المجتمعة بصفة طارئة بمشاركة عدد هام من شبان وشبان وعدد من الفنانين والمبدعين وممثلي نقابات الفنون الدرامية والفنون التشكيلية :

1. نسجل أن هذا الخطاب يمعن في إعطاء الأولوية للخيار الأمني في تواصل مع ما تعودنا سماعه من خطابات لا تحترم كرامة المواطنين والاستهتار بإرادتهم خصوصا وقد أظهرت الأحداث الدامية الأخيرة إفلاسه وعدم جدواه بالحصيلة الثقيلة من عشرات الموتى والجرحى مع تغييب للدوافع العميقة للأزمة الحالية من تفشي ظاهرة الرشوة والفساد والمحسوبية وغياب الحريات العامة والسياسية .
2. نرى أن تفاقم الصدمات في البلاد وتفشيها تفرض حولا وبرامج أخرى.
3. إن دعوة الأولياء ضدّ أبنائهم من شأنها الزيادة في تعكير الجو العام.
4. نطالب بالوقف الفوري لإطلاق الرصاص ضد المواطنين والمواطنات وإطلاق سراح المعتقلين والكف عن التتبعات العدلية ضدّهم وتكوين لجنة تحقيق محايدة لمحاسبة المسؤولين عن إطلاق الرصاص مع احترام تام لقوانين البلاد والمواثيق الدولية المصادقة عليها من طرف تونس .
5. نعلن عن تضامننا مع المطالب الشرعية للحركة الاحتجاجية الاجتماعية.
6. نعلن عن تحمل مسؤولياتنا كمنظمات للمجتمع المدني وذلك بتكوين تنسيقية وطنية للدفاع عن المواطنة.

- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- الرابطة التونسية للكتاب الأحرار
- المجلس الوطني للحريات بتونس
- نقابة الفنون الدرامية
- الاتحاد العام لطلبة تونس
- راد آتاك تونس - التجمع من أجل تنمية بديلة
- الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب
- نقابة الفنانين التشكيليين

التنسيقية الوطنية للدفاع عن المواطنة

بيان عدد 2

العمى البوليسي و القمع السياسي يتواصل

تسجل التنسيقية الوطنية للدفاع عن المواطنة بكل سخط أعمال العنف و القمع الهمجية التي سلطت على الفنانين و الفنانين التونسيين و الشباب الملتفين حولهم اليوم الثلاثاء 11 جانفي 2011. و ذلك على اثر محاولتهم التجمع سلميا و بصمت أمام المسرح البلدي بتونس العاصمة مساندة للحركة الاحتجاجية الاجتماعية الشعبية و خشوعا للضحايا الذين سقطوا بالرصاص الحي.

إن هذه الاعتداءات الوحشية قد طالت جميع المناضلات و المناضلين المعارضين و المدافعين على حقوق الإنسان من الشباب و النساء و المحامين و المحاميات و نقابيين و كل المارات و المارين الذين يمكن أن يشتمه في تضامنهم مع هذه الحركة .

إن التنسيقية الوطنية للدفاع عن المواطنة تطلق صرخة فزع ضد هذا العماء السياسي للسلطات و اختيارها المنهج الوحيد القمعي و الأمني لإلجام كل صوت حر في تونس و هي إذ تعبر عن تضامن مع كل ضحايا القمع و الاضطهاد فهي تتجدد اليوم أكثر من أي وقت مضى للدفاع عن حقوق المواطنين و المواطنين في حياة كريمة حرة و ديمقراطية.

- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
- جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- الرابطة التونسية للكتاب الأحرار
- المجلس الوطني للحريات بتونس
- نقابة مهن الفنون الدرامية
- الاتحاد العام لطلبة تونس
- راد أتاك تونس –التجمع من أجل بديل عالمي للتنمية
- الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب
- نقابة مهن الفنون التشكيلية



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

ASSOCIATION TUNISIENNE DES FEMMES DEMOCRATES

112, Avenue de la Liberté 1002 Tunis.

Tél: (216)71 890 011 Fax: (216) 71 890 032 P (216) 22 953 782

Email : femmes_feministes@yahoo.fr

تونس في 5 جوان 2011

تحية إلى المتلوي في المؤتمر التاسع
للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

إننا مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات المجتمعات أيام 3- 4 و 5 جوان 2011 لإنجاز مؤتمرهنّ التاسع وبعد إطلاعهنّ على ما يجري من أحداث أليمة في مدينة المتلوي أذى إلى موت أكثر من العشرة مواطنين وجرح أكثر من مائة ** ما تناقلته الأخبار هنا وهناك من اعتداءات وهتك الأعراض واستهداف النساء والأطفال وبث الرعب في صفوف المواطنات والمواطنين وتخريب وحرق للمنشآت والمساكن، تعبّر عن حزنهن العميق لكل ما ** انشغالهنّ الكبير لمستقبل هذه المدينة المناضلة التي طالما صمدت وأعطت الكثير لتونس سواء في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي أو ضد رأس المال الاحتكاري أو في مقاومتها للدكتاتورية والفساد.

ونحن في الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات إذ نتقدم بأحر التعازي لكل العائلات المصابة وبتمنياتنا بالشفاء العاجل لكل الجرحى فإننا نندد وبشدة بهذه العدوانية الشرسة والرغبة في الانتقام الدخيلة على القيم الذي عرف أهالي المتلوي والتي يحاول البعض جرّهم إلى نعرات عشائرية وقبلية أضحي الجميع يعلم مآتها. فأذنب التجمّع الدستوري الذين تورطوا في أعمال القتل والتخريب والفساد في هذه البلاد مازالوا يحاولون بشتى الطرق الإفلات من المحاسبة بجرّ البلاد إلى النعرات القبلية والجهوية في محاولة للإخلال بالنسيج الشعبي التضامني الذي ثمنته ثورتنا ثورة الحرية والكرامة.

ففي ليلة الاعتداء على مدينة تالة كان المعتدون يخاطبون الأهالي وينعتونهم بـ " الفراشيش " و"ماجرا" وفي المنستير أتننا أخبار "أولاد عيار" وفي تونس سمعنا عن " أولاد جلمة" ولأن ثورتنا قامت على مبادئ الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة وحق الجهات الداخلية في التنمية الشاملة واعتماد مقاييس شفافة في الانتداب ترتكز إلى الكفاءة والأقدمية والاستحقاق وبما أن الثورة طالبت باجتهاد كل بؤر الفساد والرشوة والمحسوبية فلا يحق لأحد اليوم أن يحاول التلاعب بأهداف الثورة والالتفاف عليها واستبدال هذه القيم بالحدف والعنف والقبلية والعشائرية ولهذه الأسباب نناشد أهالي المتلوي وكافة فئات الشعب التونسي لليقظة والوقوف ضدّ كلّ من يريد تحييدنا على أهداف الثورة من قوى الردة والجرّ إلى الورا والذين يعملون ليلا نهارا لإجهاضها .

ونحن إذ نتوجه بتحية إكبار للمواطنات والمواطنين الذين وقفوا ضدّ هذه القوى التأميرية والذين عبّروا عن وحدة أهالي المتلوي ورفضهم للنعوت " جريدي، بويحي، أو عبيدي مؤكدين عن تمسّكهم بمواطنتهم التونسية، فإننا نندد وبشدة بالأطراف التي تقف وراء الأعمال التخريبية في محاولة منها لتخريب المسار الثوري والتي تحول دون إنجاح الانتقال الديمقراطي والقضاء على الفساد ونحن إذ نحمل المسؤولية للحكومة في توفير أمن وأمان وحماية للمواطنات والمواطنين فإننا نطالب بتكوين لجنة مستقلة للتقصي والتحقيق لمعرفة المتسببين في هذه الجرائم وطلّ من أعطى الأوامر ونقذها وإحالتهم على العدالة.

كما لا يفوتنا أن نحمل الأعلام مسؤوليته في كيفية معالجته لهذه الأحداث وعدم اعتماده لخطاب واضح ينشر مبادئ التضامن والتصالح في صفوف الشعب التونسي ومتصديا لمنطق العشائرية والقبيلية غير مبال لاستعداد التونسيات والتونسيين للمضي نحو الحرية الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. ولأنّ تمسّكنا بهذه المبادئ والنضال من أجلها هو الذي ساعدنا على الإطاحة بالدكتاتورية فإننا نناشد جميع الأحزاب والجمعيات والنقابات وكلّ القوى الحيّة للتشبّث بها أكثر من أي وقت مضى حتّى نهزم الأحداث الشرخ في صفوف الشعب ولنبنّي جميعا تونس التي نريد تونس الكرامة، الحرية ، تونس المساواة ، تونس العدالة الاجتماعية.

عن الهيئة المديرية
الرئيسة
أحلام بلحاج



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

ASSOCIATION TUNISIENNE DES FEMMES DEMOCRATES

112, Avenue de la Liberté 1002 Tunis.

Tél: (216)71 890 011 Fax: (216) 71 890 032 P (216) 22 953 782

Email : femmes_feministes@yahoo.fr

تونس في 5 جوان 2011

بيان

تضامنا مع المتلوي

إنّ مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات المجتمعات أيام 3- 4 و5 جوان 2011 لإنجاز مؤتمرهنّ التاسع وبعد إطلاعهنّ على ما جري من أحداث أليمة في مدينة المتلوي أدت إلى موت أكثر من العشرة مواطنين وجرح أكثر من مائة عدى ما تناقلته الأخبار هنا وهناك من اعتداءات وبث الرعب في صفوف المواطنين والمواطنات وتخريب وحرق للمنشآت للمساكن، تعبّر عن حزنهن العميق لكل ما حدث وانشغالهنّ الكبير لمستقبل هذه المدينة المناضلة التي طالما صمدت وأعطت الكثير لتونس سواء في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي أو ضد رأس المال الاحتكاري أو في مقاومتها للدكتاتورية والفساد. ونحن إذ نتقدم بأحر التعازي لكل العائلات المصابة وبتمنياتنا بالشفاء العاجل لكل الجرحى فإننا نندد بشدة بهذه العدوانية الشرسة والرغبة في الانتقام الدخيلة على القيم الذي عرف أهالي المتلوي والتي يحاول البعض جرّهم إلى نعرات عشائرية وقبلية أضحى الجميع يعلم مآثها.

إن أذئاب التجمّع الدستوري الذين تورطوا في أعمال القتل والتخريب والفساد في هذه البلاد مازالوا يحاولون بشتى الطرق الإفلات من المحاسبة بجرّ البلاد إلى النعرات القبلية والجهوية في محاولة للإخلال بالنسيج الشعبي التضامني الذي ثبتته ثورتنا ثورة الحرية والكرامة.

نقولها عاليا لا يحق لأحد اليوم أن يحاول التلاعب بأهداف الثورة واستبدال هذه القيم بالحقد والعنف والقبلية والعشائرية ولهذه الأسباب نناشد أهالينا بالمتلوي وكافة فئات شعبنا في كل نقطة من ترابنا التونسي للوقوف ضدّ كلّ من يريد جرنا إلى الوراء لإجهاض ثورتنا .

ونحن إذ نتوجه بتحيةة إكبار للمواطنات والمواطنين الذين وقفوا ضدّ هذه القوى التأميرية والذين عبّروا عن وحدة أهالي المتلوي مؤكدين عن تمسكهم بمواطنتهم التونسية

نطالب الحكومة المؤقتة بتحمل مسؤولياتها في حماية المواطنين للتقصي. ندعو إلى تكوين لجنة مستقلة للتحقيق في ما حدث و معرفة المتسبب الأصلي في هذه الجرائم الشعبية. نطلب من وسائل الإعلام التصدي بكل قوة لمنطق العشائرية و القبلية و اعتماد خطاب واضح ينشر مبادئ التضامن و التصالح في صفوف شعبنا.

نناشد جميع الأحزاب و الجمعيات و النقابات و كل القوى الحية للتسبب بمبادئ الثورة التونسية الحرة و الكرامة و العدالة الاجتماعية.
لنتصدى جميعا لكل قوى الردة التي تزرع الفتن و تحد عن التخريب و التقتيل في ما بيننا
لنتجو من المحاسبة
لنبنى جميعا تونس التي نريد تونس الكرامة تونس المساواة تونس العدالة الاجتماعية.

عن رئيسة المؤتمر
بلقيس مشري

التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية

بيان تأسيسي

شهد العالم منذ منتصف سبعينات القرن الماضي تجارب عديدة ومختلفة من الانتقال الديمقراطي، لم تكن كلها ناجحة ونجح بعضها بعد تعثرات. وإذ كانت تجارب الشعوب غير قابلة للاستنساخ، لأن لكل شعب خصوصياته ولكل تجربة سياقها، فإن استخلاص الدروس من تلك التجارب خطوة ضرورة نحو إقرار مسار وطني ذي خصوصية للانتقال الديمقراطي في تونس.

وفي غياب إرادة سياسية وبرنامج واضح للحكومات المؤقتة المتتالية ببلادنا منذ الثورة للقطع مع النظام السابق، وذلك بتفكيك منظومة الفساد والاستبداد وكشف آلياتها ومختلف تفرعاتها ومحاسبة رموزها بما يتماشى مع الجرائم التي اقترفوها، فإن العدالة الانتقالية تكتسي أهمية خاصة في عملية الانتقال الديمقراطي، هدفها الرئيسي هو إقرار ثقافة المسائلة بديلا عن ثقافة الإفلات من العقاب، وذلك بكشف حقيقة الانتهاكات، وبتكريم الضحايا بعد إنصافهم ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وإعادة ثقة المواطن في النظام القضائي وفي بنية مؤسسات الدولة ووضع الآليات التي تمنع عودة ممارسات العهد الماضي.

ولطى صفحة الماضي نهائيا، والقطع مع الدكتاتورية وخنق الحريات، فمن الضروري أن تخرط بلادنا في مسار واضح وصريح للعدالة الانتقالية وهذا يتطلب :

- تكوين لجنة أو لجان مستقلة تنظيميا محددة المدّة والصلاحيات بعد تشاور موسّع بين مكونات المجتمع المدني.
- هذه اللجان غير قضائية لا تعوّض المحاكم وتحظى باعتراف الدولة وتستمدّ صلاحياتها منها ولا تحول دون قيام السلطة القضائية بدورها في تتبع المتورّطين في إطار محاكمات عادلة.
- تعمل هذه اللجان على استقصاء الحقيقة وتوثيق الانتهاكات الحاصلة بمختلف درجاتها، بالإنصات إلى الضحايا وإتاحة الحوار العمومي المفتوح حول الفساد والانتهاكات.
- تتيح هذه اللجان الفرصة للمذنبين والمنتهكين للاعتذار للضحايا وطلب الصفح منهم.
- تقدّم لجان الهيئة عند نهاية أشغالها تقريرا يتضمّن الانتهاكات والاقتراحات بخصوص الإصلاحات الضرورية في القوانين وتطهير وإصلاح مؤسسات الدولة التي تورّطت في أعمال عنف أو انتهاك حقوق المواطنين والمواطنات والمدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- إصلاح المؤسسات الأمنية والإعلامية والقضائية.
- ردّ الاعتبار للضحايا في جانبه المادي والمعنوي ومن مظاهره إصدار اعتذار رسمي وترسيخ ذكرى الانتهاكات بإقامة نصب تذكارية بما يساهم في إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة.
- منع منتهكي حقوق الإنسان من سياسيين ومسؤولين وأعوان تنفيذ من تحمّل مسؤوليات في الدولة.

إنّ طيّ صفحة الماضي يتطلب مصالحة بين كلّ مكونات المجتمع، وهذه المصالحة لا يمكن أن تكون فعلية وفاعلة إلا بعد كشف الحقائق وإدانة المذنبين ومحاسبتهم وإنصاف الضحايا وردّ الاعتبار إلى سيادة القانون.

ومن هذا المنطق فإننا نحن ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تنتظم ضمن التنسيق الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، وحرصاً منا على أن يكون ملف العدالة الانتقالية في مقدّمة مشاغل الحكومة القادمة مهما كانت تركيبتها، وفي مقدّمة اهتماماتنا كجزء من المجتمع المدني :

- نعلن عن تكوين التنسيق الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية في تونس.
- ندعو أعضاء المجلس التأسيسي إلى إيلاء مسألة العدالة الانتقالية الأهمية التي تستحقّها.
- نلتزم في كلّ أعمال التنسيق وأنشطتها بما ورد في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- يمكن التنسيق أن تستعين، لتنفيذ أهدافها، بكفاءات تونسية وبخبرات دولية في هذا المجال، كما لها أن تتعامل مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية لتوفير أفضل الظروف لإنجاح عملها.
- نقترح إصدار مرسوم يؤكّد التزام الدولة بالموضوع وينصّ على إنشاء لجنة أو لجان حقيقية ودعم الدولة لها إلى جانب التزام مكونات المجتمع المدني.